عين المدينة

نبنيـها معاً

www.3ayn-almadina.com
facebook.com/3aynAlmadina

في المدينة...

- قانون التدخين غير الموحّد! ص4
- القورية تحت سيطرة التنظيم ص5
- منبج: غرامات ماليّة على المدارس ص6
- هجرة الحكومة في دير الزور ص10-11
- الرقة تتداعى ص13
- نقد الهيئات الشرعية ص14
- فتنة داعش ص15
- حركة خراسان: هل هي حقيقة؟ ص16

عين المدينة | العدد (34) | 1 تشرين الأول 2014

مجلة نصف شهرية مستقلة

عدسة سقراط علي - ريف دير الزور الشرقي

ثورة... وليست «أزمة»

صحيح... يغيم وجه الثورة حالياً ويبرز وجه المعاناة؛ الخوف والجوع والبرد القادم. وأصحّ منه أن وضوح الهدف الذي وسم الأشهر الأولى اختلط بسيناريوهات أخرى كثيرةٍ ومتضاربة، منها الداخليّ والإقليميّ والدوليّ الذي بدأ تدخلاً فعلياً في سورية مؤخراً. وأن مشاريع كثيرةً صارت تصطرع على هذه الأرض، وحصّة السوريّ منها -عملياً- هي المزيد من الخراب والضياع والبؤس. ولكن هذا حال كلّ ثورةٍ جذرية تنقلب على مستنقع من الديكتاتورية المديدة والعصبية الطائفية وجنون العظمة والفساد. وأية ثورةٍ سارت مسيراً هيّناً في خطٍّ متصاعدٍ دون فترات جزر؟!

نحن نؤمن بهذه الثورة؛ بوجهها الجميل أو المجدّر، بفرحها الطافح وبحزنها الأسود، بنبل رفع الورود في وجه خصومها وبألم حساب ما تبقى من طلقات الذخيرة الشحيحة، فيما تتغطرس الطائرات وتنهال البراميل بسخاء. ولن يدفعنا اعتلال الثورة المؤقت إلى الانسحاب الموارب وتسميتها بـ«الأزمة»، تلبيةً لمتطلبات مؤسساتٍ غربية ليست بنت وجعنا الطويل، أو ادعاءً بثقافةٍ تستلزم «الحياد» وترى فيه علامةً على المهنية ودلالة تحضّر.

هذا الألم لنا، نحن آباؤه وأبناؤه. وإن كان لمثل أيام اختلاط الأوراق هذه من ميزةٍ فهي دفع من «تورّط» في تأييد الثورة أو المشاركة فيها إلى إعادة حساباته وتنظيم تموضعه الجديد ببطءٍ والانسحاب بهدوء. بعد أن أرهق حواسّنا المتوترة وظروفنا المضطربة بالتحايل الدائم لتمرير أطماعه؛ ظهورٌ إعلاميٌّ هنا ووظيفةٌ هناك وطلب لجوءٍ يقدّم في السرّ، باسم الثورة والسوريين، بيعاً رخيصاً لمعاناتهم دون أيّ خجل.

الأسد يرحّب بقصف بلاده...
وأمريكا تبحث عن تنظيم "الدولة الإسلامية"

هيئة التحرير

لم تتردّد أمريكا في القصف هذه المرّة. وبالفعل، بدأت الطلعات الجوية والصواريخ تضرب في الشرق والشمال السوريين ما تصفه بأنه مواقع عسكرية ومراكز تجمع لمقاتلي تنظيم "الدولة الإسلامية". وبالرغم من الحرص على تجنيب المدنيين في مناطق سيطرة التنظيم مخاطر الهجمات، وقعت حوادث عدّة كان المدنيون فيها الجزء الأكبر من أعداد الضحايا، كما حدث في قرية "الفدغمي" في الريف الجنوبيّ لمحافظة الحسكة، وقرية "كفردريان" بريف إدلب، أثناء هجماتٍ على مواقع لحركة "خراسان" المقرّبة من جبهة النصرة.

وتتجاهل القوّات الدولية، المتمثلة في القوّة الجوّية الأمريكية بشكلٍ رئيسيّ -إلى جانب تمثيلٍ شكليٍّ لكلٍّ من السعودية والإمارات والأردن والبحرين- محاولات النظام الأسديّ أن يبدو شريكاً في العمليات العسكرية، من خلال غاراتٍ "نهاريةٍ" بطائرات الميغ على بعض الأهداف التي هاجمتها طائرات التحالف في وقتٍ سابق، وخاصةً في بعض الحقول النفطية في ريف دير الزور الشرقيّ. فيما ابتعدت هجمات التحالف عن جبهات القتال التي تحيط بجيوب سيطرة النظام ومواقعه العسكرية داخل محافظة دير الزور، وذلك لحرمانه من تحقيق أيّة مكاسب على الأرض نتيجة هذه الهجمات. ولم يتوقف المسؤولون الأمريكيون عن التأكيد على ضرورة دعم كتائب الجيش الحرّ والتشكيلات العسكرية "المعتدلة".

داعش تحاصر كوباني.. وتركيا في طريقها إلى التدخل

ترجّح شخصياتٌ سياسيةٌ وإعلاميةٌ تركيةٌ مختلفةٌ أن يمنح البرلمان التركيّ حكومة "داود أوغلو" تفويضاً لقيام الجيش بعملياتٍ عسكريةٍ في الأراضي السورية، مع اقتراب مقاتلي تنظيم "الدولة الإسلامية" من مركز مدينة "عين العرب" على الحدود التركية، وبعد سيطرتهم على عشرات القرى والبلدات المحيطة بها، مما يمهّد لحصارٍ خانقٍ على المدينة من ثلاث جهات. وتبدو فرص المجموعات الكردية المدافعة ضئيلةً في صدّ هجمات التنظيم الذي يبدي إصراراً كبيراً على الاستيلاء على المدينة ليحقّق اتصال سيطرته على الشريط الحدوديّ مع تركيا. مما دفع بالأخيرة إلى حشد مزيدٍ من القوات البرّية على الطرف الآخر من الحدود، للتدخل فور تحقق الرغبة السياسية لدى الحكومة بذلك. وهي رغبةٌ أعلنها المسؤولون الأتراك في مناسباتٍ عدّة، وقرنوها بخطةٍ شاملةٍ تبدأ بمنطقة حظرٍ للطيران على الشريط الحدوديّ، وتشترطُ في نهايتها إسقاط نظام بشار الأسد باعتباره المسؤول الأول عما يحدث في سوريا. وفي ظلّ كلّ هذه التطورات يظهر نظام الأسد بعيداً وعاجزاً وخارج اللعبة، رغم تصريحات مسؤوليه المتلاحقة والمتناقضة أحياناً، إذ رحّبت بالهجمات الدولية على مواقع تنظيم "الدولة الإسلامية"، ورفضت التدخل التركيّ المحتمل ضده.

فصامٌ في شخصية المقاومة يكشفه طيران التحالف

ليس انقساماً عسكرياً ولا سياسياً ما شهدته خارجيات دول الممانعة، إنما هو وليد ضياع المواقف المحدّدة، وتسرّع الخارجية السورية في إعلان موقفها قبل أخذ التصاريح من الحرس الثوريّ الإيرانيّ وحزب الله. فما قاله الأسد عبر خارجيته، وعلى لسان مفوّضيه المباشرين بالتحدث (بثينة شعبان ووليد المعلم)، لم يلقَ ترحيباً من القيادة الإيرانية. ففي الوقت الذي توسّل فيه الأسد لاعتبار جيشه مشاركاً في القصف، أمام رفض الولايات المتحدة لهذه المعادلة، تقف القيادة الإيرانية برأسها (روحاني) لتقول بأن هذا التدخل غير شرعيّ، وأنه ما كان على الأسد أن يقبل به. بينما يرفض حزب الله تلك الهجمات معتبراً إياها خرقاً للسيادة السورية، الخرق الذي لم يلاحظه بشار الأسد بعد، طالما أن الطائرات لا تحلق في سماء قصريه في دمشق واللاذقية.

إلا أن هذا الفصام الواضح لم يلغ مواصلة حزب الله عملياته العسكرية إلى جانب قوّات الأسد في مناطق من ريف دمشق وحلب، مورّطاً معه الجيش اللبنانيّ في بعض الجبهات، وخاصةً في مواجهات القلمون، قريباً من الحدود اللبنانية.

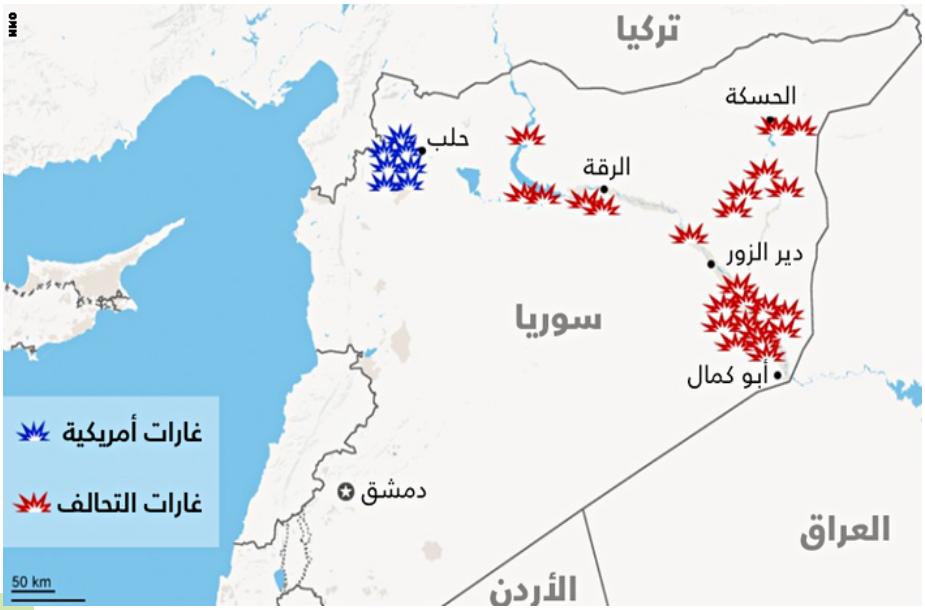

خريطة تفاصيل القصف على مواقع داعش | CNN

النظام يستغلّ الحرب الدولية ليقوم بمجازر جديدة..

هيئة التحرير

تحوّلت معظم المواجهات بين الثوّار وقوّات الأسد إلى جبهات ظلّ، ومعارك درجة ثانية، من وجهة نظر مجمل وسائل الإعلام العالميّ، وخاصةً العربية منها، بعد أن بدأت طائرات التحالف الدوليّ بشنّ غاراتها على مواقع تنظيم "الدولة الإسلامية" في سوريا، ولا سيما في المناطق الشمالية الشرقية من البلاد. إلا أن تلك الجبهات (الثوّار في مواجهة النظام) جبهاتٌ حاضرةٌ بقوّة. وقد عزّزت حضورها خلال الفترة السابقة، لعدّة أسباب، أوّلها تصعيد النظام عملياته العسكرية في الريف الدمشقيّ والشمال، محتمياً بغياب التغطية الإعلامية عن تلك الجبهات، ومستغلاً الانشغال الدوليّ بالحرب ضد التنظيم على الأرض السورية (الحرب التي حاول ملياً المشاركة فيها كطرفٍ من تحالفٍ دوليٍّ يقصف جماعةً متشدّدةً على أرض بلاده).

أما ثاني أسباب التصعيد العسكريّ في المناطق الخارجة عن إطار الحرب الدولية ضد تنظيم الدولة الإسلامية، فهو تهيؤ قوّات الثوّار، ضمن عدة فصائل ومناطق، لحملةٍ جديدةٍ يبغي النظام شنّها، والتأكيد على استمرار الثورة المسلحة خارجاً عن حدود الحرب الدولية تلك.

سراقب.. تحت مرمى طائرات الأسد

اكتفت طائرات النظام السوريّ بالعمل على هامش طائرات التحالف، ومحاولة عدم التدخل -الذي لم تسمح به الولايات المتحدة أصلاً- في مناطق أهداف التحالف الدوليّ، إلا في بعض المناطق القريبة من دير الزور. ولذلك ركّزت مقاتلات الميغ والمروحيات على محافظة إدلب، وخاصةً القرى الأكثر استقراراً ضمن منظومة المناطق المحرّرة. وكانت سراقب الهدف الأوّل، فكان نصيب المدينة غاراتٍ مكثفةً أدّت إلى مقتل حوالي خمسين مدنياً أغلبهم من الأطفال، غابت صور مجازرهم عن الإعلام الذي يراقب صواريخ التوماهوك.

وتابعت طائرات النظام قصفها للمدنيين متتبعةً طرق نزوحهم والمزارع التي حاولوا الاحتماء فيها من طغيان الميغ، فكانت الحصيلة شهداء جدد خارج المدينة، وفي قرية إحسم بالقرب من سراقب أيضاً.

الدخانية.. المشهد الغائب

كانت معارك الدخانية، بالقرب من جرمانا في ريف دمشق، بمثابة صفعةٍ قويةٍ تلقاها النظام بشكلٍ مفاجئ. ففي الوقت الذي حاول فيه الإعلان عن السيطرة على محيط المليحة ومداخل الغوطة الشرقية من طرف دمشق الجنوبيّ، كان تقدّم قوّات المعارضة، متمثلةً في عدّة فصائل منها الجيش السوريّ الحرّ والجبهة الإسلامية وأجناد الشام، مفاجئاً وسريعاً، إذ وصلت المعارك إلى أطراف جرمانا والدويلعة وإلى قرية الدخانية. فحاولت قوّات الأسد الحفاظ على الواقع الراهن، وتبريد الجبهات ريثما يبدأ طيران التحالف الدوليّ قصفه للشرق السوريّ، ليأخذ الجيش النظاميّ بقصف الدخانية بالأسلحة المحظورة دولياً، ومنها غاز الكلور السام، ما أدّى إلى مقتل وجرح مدنيين من البلدة. إلا أن تلك العملية لم تؤدِّ إلى تقدّم جيش النظام في المنطقة، فقد استطاعت قوّات الثوار صدّ محاولات التقدّم، والحفاظ على مناطق سيطرتها الجديدة في البلدة ومحيطها.

وتجلى الاستغلال ذاته في ريف حماة الشماليّ والشرقيّ، ومحيط حلب، حيث سجلت البراميل العشوائية المتفجّرة عودةً سريعةً إلى تلك المناطق، لتوقع العشرات أيضاً بين قتيل وجريح.

وبالطريقة نفسها استطاعت قوّات الجيش النظاميّ السيطرة على جزءٍ من مدينة عدرا شرق دمشق، مع تراجع قوّات المعارضة فيها إلى مناطق من الغوطة الشرقية.

القلمون.. انتصارات الكرّ والفرّ

بعد إنهاكٍ واضح تعرّض له جيش الأسد وقوّات حزب الله اللبنانيّ في القلمون، نتيجة عمليات الكرّ والفرّ التي مارسها الجيش الحرّ في مختلف مدن وقرى المنطقة، كان لا بدّ للثوار من استعادة بعض النقاط لتكون بمثابة مناطق تمركز وإدارات عملياتٍ في القلمون. وبالفعل، هذا ما تحقق خلال الأيام الماضية، عندما سيطر الثوّار على غالبية محيط بلدة عسال الورد، ما أجبر قوّات النظام وحزب الله على التراجع إلى مناطق باتت تقريباً تحت حصار الثوّار الموجودين في غالبية التلال القلمونية.

قانون التدخين غير الموحّد في دير الزور
75 جلدةً لمدخنٍ وغضّ الطرف عن آخر

علي خطاب

كان للأخبار والروايات المتناقلة عن عقوبات المدخّنين من قبل مقاتلي "الدولة الإسلامية" دورٌ رئيسيٌّ في توقف الكثير من سكان دير الزور ذاتياً عن التدخين في الأماكن العامة، بمجرّد سيطرة التنظيم على المدينة. إذ يطبّق شرعيو "الدولة" فتوىً دينيةً تحرّم التدخين وتعاقب "مرتكبيه" بعقوباتٍ تصل إلى الجلد على أيدي عناصر "الحسبة" -تيمناً بالتاريخ الإسلاميّ- المسؤولين عن قمع المخالفات وتطبيق القوانين والأحكام الشرعية في الشارع.

ومع اختلاط عناصر التنظيم بالسكان -وبعض هؤلاء العناصر من شبّان المدينة- ظهرت جوانب مختلفةٌ لمسألة التدخين، تتجاوز الطريقة الآلية الشائعة حول مكافحته. اذ تخضع عملية المكافحة تلك لاعتباراتٍ وظروفٍ بعيدةٍ عن الفتوى الشرعية. وقد تحوّل القانون في حالاتٍ كثيرةٍ إلى وسيلةٍ للانتقام والتنكيل بالخصوم السابقين، أو للظهور بمظهر صاحب الشأن والسلطة الذي يعفو عن الناس أو يعاقبهم في اللحظة التي يشاء. ويذكر شهودٌ واقعة القبض على مدخّن يعمل في الصيدلية المجانية وجلده 75 جلدةً، بعد احتكاكٍ بسبب موضوع شخصيٍّ مع أحد عناصر التنظيم، والذي يعرف، كما تعرف "الحسبة"، من قبل أن "جريمة التدخين" تحدث طوال اليوم في تلك الصيدلية، لكنهم غضّوا الطرف عن ذلك إلى أن وقعت الخصومة بين عامل الصيدلية وجندي "الدولة". وليست حادثة الصيدلية هي الوحيدة، بحسب ما يقول مهدي، وهو مقاتلٌ من الجيش الحرّ: "أكثر ما عانينا منه بالبداية هو انتقام أولاد البلد اللي بايعوا الدولة لتصفية حسابات قديمة".

ويروي مهدي قصةً حدثت معه شخصياً: "واحد من عناصر المجموعة اللي كنت أقودها بايع الدولة وصار مع الحسبة. وقفني أوّل ما فاتت الدولة عالدير وفتشني لأنه يعرف اني أدخن، لقى باكية وصادرها".

يتحدّث سكان مدينة دير الزور عن تخفيفٍ طفيفٍ في رقابة عناصر الحسبة على الناس، معللين ذلك ببدء الضربات الجوّية على مواقع التنظيم. إذ تقلص عدد "الدوريات" في الأسواق والشوارع والأمكنة العامة، وتوقفت عمليات التفتيش الفجائية على صالات الإنترنت بحثاً عن المدخنين. ويُرجع عضوٌ سابقٌ في الكتيبة الأمنية المنحلة التغيّر الحاصل في سلوك مقاتلي التنظيم إلى انشغالهم بقضايا أخرى بعيداً عن المدينة: "فدير الزور مو من أولوياتهم. وشكون قدّموا للناس حتى يفرضون قوانينهم؟ ولما يعطون شي، مثل ما صار الشهر الماضي، بلشوا يدققون على كل شغلة".

ويقول مقاتلٌ من الجيش الحرّ في حيّ الصناعة: "لما أجا مندوب الدولة تا يسلمنا مصاري، طفى المدخنين سيجاراتهم. ولما سمعوا أنه المنحة 14 ألف بس، رجعوا شعلوا سيجارات جديدة وصاروا ينتقدون الدولة".

وفي حيّ الحويقة، حيث ينتشر مقاتلو التنظيم بكثافة، يُمنع التدخين نهائياً، ويُعاقب كل من يُقبض عليه "متلبّساً"، بحسب ما يذكر مقاتلٌ من الجيش الحرّ، كان شاهداً على حادثة زجّ ستةٍ من عناصر التنظيم نفسه في السجن بتهمة التدخين، بالرغم من الحاجة الميدانية إليهم.

بعد تفجير الجسر اليوغسلافيّ، وهو المعبر الوحيد إلى المدينة، لم تبق إلا السفن الصغيرة وسيلةً لنقل البضائع بين ضفتي نهر الفرات، تحت إشراف عناصر التنظيم ومراقبتهم الدائمة لعملية النقل هذه. وبالرغم من ذلك، بحسب بائع سرّيٍّ للدخان في حي الحميدية، ما زال الدخان يدخل إلى المدينة. ويتهم البائع عناصر التنظيم أنفسهم بالمتاجرة بالدخان والتحكم بأسعاره: "باكية الحمراء بالريف 120 ليرة وبالبلد هون بـ205". ويلاحظ أحد المدخنين: "أكثر شي متوفر الحمراء الطويلة، وأقلّ شي الأجنبي. هذول دولة إسلامية ولا الريجي تبع بشار؟!".

تذكّر قضية منع التدخين في الأراضي التي يسيطر عليها التنظيم بقضيةٍ تاريخيةٍ هي تحريم شرب القهوة، عندما أصرّ بعض الفقهاء المتعصبين على تحريم البنّ -الذي استساغه معظم المتصوفة- وحرّض هؤلاء الفقهاء العامة ضد المشروب الجديد، إلى أن اضطرّ السلطان سليمان القانونيّ إلى منع شرب القهوة قطعاً للسجال الحاصل حولها في ذلك الوقت. ويُسجّل الفرق بين المسألتين بثبوت ضرر التدخين طبياً، ثبوت كان يمكن أن يجعل موقف التنظيم من الدخان يحسب في صالحه لو عرفت "حسبته" كيف تعامل الناس بشكلٍ مختلف.

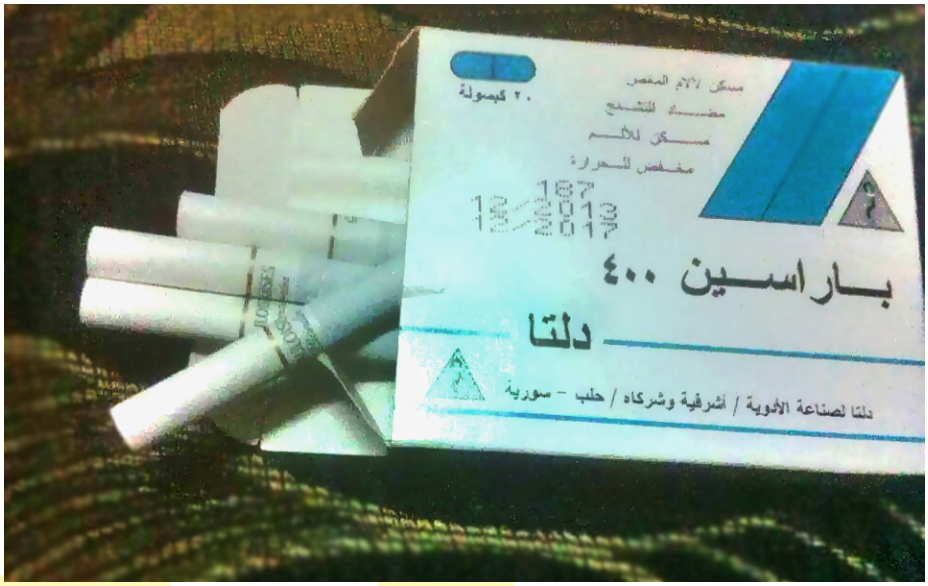

إحدى الطرق المتبعة بدير الزور لتمرير لفافات التبغ

القوريّة تحت سيطرة التنظيم

إبراهيم الحمادة

بعد سيطرة تنظيم "الدولة الإسلامية" على مدينة القورية، أطلق شرعيو التنظيم وأمراؤه وعوداً كثيرةً برفع جودة الخدمات المقدّمة للسكان، من كهرباءٍ وماء، ووعدوا بتوفير الطحين والمحروقات. لكن شيئاً من هذه الوعود لم يتحقق، وبعد ثلاثة أشهرٍ من سيطرة التنظيم.

لم تعد شبكة الكهرباء العامة مفيدةً في شيء، لانقطاع التيار ساعاتٍ طويلةً كلّ يوم، مقابل ساعةٍ أو ساعتين من توافره. ولم يستطع "مكتب خدمات المسلمين"، وهي الهيئة التابعة للتنظيم والمسؤولة عن الخدمات، فعل أيّ شيءٍ، رغم سيطرة التنظيم الكاملة على العنفات الغازية المولدة للكهرباء في بعض حقول النفط في محافظة دير الزور. ولم تستطع "الدولة" أن تحقق نظام تغذيةٍ كهربائيٍّ واحدٍ لجميع البلدات والقرى في المحافظة. وفي خدمات مياه الشرب لم يلاحظ السكان أيّ تحسن يذكر. ولم يستطع "مكتب خدمات المسلمين" تلبية احتياجات الورشات المشغلة لمحطات التصفية في المدينة، وما زال عمال هذه الورشات يتدبّرون أمرهم ويحلّون مشكلات عملهم الكثيرة بأنفسهم. وحال النظافة وأعمال البلدية متردّيةٌ هي الأخرى، وللأسباب ذاتها.

ولا ينتظر عمال الخدمات، وبعد تجربة الأشهر الثلاثة مع التنظيم، شيئاً منه. وكلّ ما يأملون به الآن هو أن يسلموا من تعديات عناصره وسلوكهم المتغطرس. ويطلب أحد العاملين في قطاع الكهرباء أن يُغفل اسمه قبل أن يتحدث عن احتلال عناصر من التنظيم، يساعدهم "بعض المنافقين من الأهالي"، لمدرسةٍ تلاصق مركز طوارئ الكهرباء في المدينة، ليحوّلوها إلى مقرٍّ ومعهدٍ شرعيٍّ لهم، ثم ليطردوا عمال الكهرباء من المركز نفسه ويجعلوا منه محلّ إقامةٍ لبعض عناصر التنظيم من الأجانب.

ومن جانبه يكذّب أبو عدنان (60 عاماً، من سكان القورية) وعود التنظيم، ويرفض مبرّراتهم لتأخر تنفيذ هذه الوعود. ويستدلّ على ذلك فوراً بارتفاع سعر أسطوانة الغاز المنزليّ من 1500 إلى 6000 ليرةٍ، بالرغم من سيطرة التنظيم على حقول الغاز في المحافظة. وكذلك الأمر بالنسبة إلى المحروقات الأخرى، إذ ارتفع سعر برميل المازوت من 8000 إلى 15000 ليرة، وارتفع سعر برميل البنزين من 11000 ليرةٍ إلى 18000.

ويضيف أبو عدنان أن الخمسين ألف نسمةٍ من سكان القورية يعانون أوضاعاً معيشيةً صعبةً، وخاصّةً مع تقلص فرص العمل وارتفاع الأسعار إلى مستوياتٍ تفوق قدرة معظم السكان، في حين "يلاحق عناصر التنظيم المدخنين، ويحطّمون الأراكيل، ويجبرون النساء على تغطية وجوههنّ، وغير ذلك من الأمور التي لا تهمّ الناس في حياتهم اليومية". ولا يظهر أبو عدنان، وغيره من معظم سكان المدينة، ابتهاجاً لمنجزات التنظيم التي يتفاخر بها مقاتلوه، من توفير الأمن ومحاربة السرقة وغير ذلك. "بهذه الطريقة من الإرهاب كانت المخابرات العسكرية تفرض الأمن في عهد بشار"؛ يعلّق شابٌّ متعلمٌ على دعاية التنظيم في هذا الجانب، ويميّز بين الأمن المفروض بالقوّة والعنف والسطوة، وبين الإحساس بالخوف وفقدان الأمان الذي يشعر به الجميع.

ولا يبدو كثيرٌ من أهالي القورية سعداء مع التنظيم. كما لا يبدو أن الجدران السوداء وعبارات الحضّ والتوجيه والدعاية المخطوطة عليها قد حققت أهدافها إلا في أنفس القلة من الشبان. يقول أحد المراهقين المنضمّين حديثاً إلى التنظيم إن: "الدولة تنشر الإسلام وتحارب الحرامية واللصوص وقضت عليهم". يهمس أحد الحاضرين بأن هذا الشاب نفسه صاحب سوابقٍ ولصٌّ من لصوص الدراجات النارية. ويشير الكثير من السكان إلى أن الكثير من مبايعي التنظيم الجدد في القورية هم من الأشقياء ومثيري المشاكل واللصوص، الذين لم يتردّدوا، فور سيطرة التنظيم على المدينة، في الالتحاق بصفوف مقاتليه. وقد تمّ إخضاعهم لمعسكراتٍ شرعيةٍ قصيرةٍ، ليقبضوا بعد ذلك رواتب شهريةً لا تقلّ عن 8000 ليرةٍ مقابل أعمالٍ ومهمّاتٍ صغيرةٍ، مثل الوقوف على الحواجز، أو الركوب في سيارات الحسبة، أو الحراسة على أبواب المقرّات.

مقاتل من داعش في القورية

ريف حلب

تنظيم الدولة يفرض غراماتٍ ماليّةً على المدارس

ميلاد بهنو

بينما تقوم طائرات التحالف بضرب مواقع تنظيم "الدولة الإسلامية" في كلٍّ من الرقة ودير الزور، يواصل قياديو التنظيم في عددٍ من المناطق الخاضعة لسيطرتهم إصدار قوانين جديدةٍ تأخذ شكل القرارات الجبرية على السكان، ودون أيّ سببٍ منطقيٍّ لإصدار مثل هذه القوانين.

ينهار الواقع التعليميّ في ريف حلب شيئاً فشيئاً، وخاصّة بعد القرارات التي فرضها التنظيم على الطلبة والمدرّسين على حدٍّ سواء، وبما يخالف الأهداف العليا للعملية التعليمية ويوافق فقط مصالح التنظيم ورؤيته للمجتمع والحياة. ففي منبج أصدر تنظيم الدولة جملة قراراتٍ تتعلق بالمنهاج المدرسيّ، كان أوّلها إلغاء مادة التربية الإسلامية وتدريس مادة التربية الجهادية عوضاً عنها، بسبب أن نظام الأسد هو من وضع المادة الملغاة. وألغيت كذلك مادتا الفلسفة والتاريخ من المناهج المدرسية، إذ اعتبرت الفلسفة موضوعاً يعارض الدين بحسب التنظيم، وألغي مقرّر التاريخ مؤقتاً ريثما يضع مسؤولو التنظيم منهاجاً بديلاً. وألغي كذلك تعليم اللغة الإنكليزية في السنوات التعليمية الأربع الأولى. وتضاف إلى قائمة المواد الملغاة هذه موادّ التربية الموسيقية والفنية والرياضية.

وقد أكّد هذه القرارات العديد من الشباب في منبج. وقال أحدهم لـ"عين المدينة": "لقد وزّعوا على المدارس نسخةً عن القرار الذي حمل جملة التعليمات الأخيرة. وبالإضافة إلى ذلك حرموا الأساتذة، ممن لم يخضعوا لدورةٍ شرعيّةٍ، أن يستمرّوا في التدريس في مدارسهم".

في المقابل تمّ فرض رسمٍ قدره 1000 ل.س على كلّ طالب يودّ مواصلة دراسته، وذلك من الصفّ الأوّل وحتّى الثالث الثانويّ، حسب إفادات أحد مدراء المدارس في منبج. ولم تقتصر القرارات المالية على الطلبة، بل تعدّتهم إلى المدارس الخاصّة، التي فرض التنظيم عليها ضريبةً مقدارها 50% من الواردات المالية لكلّ مدرسةٍ خاصّةٍ أو روضة، ممّا أثار استياءً كبيراً لدى السكان.

يقول عمّار، وهو شابٌّ من مدينة منبج: "ما هذه القرارات التي ألغت إلزاميّة التعليم ومجانيته، ونشرت الفوضى في الكثير من المدارس؟ كأنهم يريدون أن يبقوا على جهل الأمّة من أجل تسييرها كما يريدون".

وقبل إصدار هذه القرارات كان التنظيم قد فرض على المدرّسين والمدرّسات الخضوع لدوراتٍ شرعيّةٍ أشرف عليها مسؤولون عن سلك التربية في التنظيم. ففي الشهر السادس من هذا العام تمّ إخضاع المدرّسين لامتحانٍ أخيرٍ لنيل الشهادة التي تؤهّلهم لمتابعة التدريس في مدارسهم، في حين تقدّم المدرّسون، الذين رسبوا في هذه الامتحانات، لدورةٍ تكميليةٍ جاءت بعد شهرٍ من الأولى.

وعرض تنظيم "الدولة الإسلامية"، في منابره الاعلامية على مواقع التواصل الاجتماعيّ، صوراً قال إنها تعود للدورة التكميليّة التي انتهى المدرّسون منها مؤخراً، وقدّموا فيها امتحانهم المتعلّق بكتابٍ في أحكام التجويد، وآخر عن مهمّات المسائل للموحّد والمقاتل، وثالثٍ في الفقه الإسلاميّ.

ويبدو أنّ الإقبال على المدارس ضعيفٌ هذه السنة، بسبب تضييق مسؤولي التعليم لدى التنظيم على الطلبة والمدرّسين، ممّا أدّى إلى انتقال بعض المدارس الخاصّة للعمل في مدن تركيّا. فقد قالت الآنسة (م، ن) لـ"عين المدينة": "كان الإقبال على المدارس في منبج قليلاً جدّاً هذا العام. سمعتُ عن كثيرٍ من العائلات التي نزحت من المدينة وأخرجت أبناءها من المدارس. وهناك كثيرون من الطلبة من منبج يكملون دراستهم في حلب أو في المدارس السوريّة المنتشرة في تركيّا".

وتضيف: "تأتينا امرأةٌ، مع مرافقاتٍ لها، كلّ مدّةٍ، من أجل أن تراقب الطلاب والطالبات ومدى التقيّد باللباس الشرعيّ، والتزام المدرّسين والمدرّسات بالتعليمات الصادرة عن التنظيم".

في المقابل، أفاد مصدرٌ خاصٌّ لـ"عين المدينة" أنّ المسؤول عن ديوان التعليم لدى التنظيم في منبج هو أبو مجاهد، وكان يعمل سابقاً في مديريّة التربية بحلب كمسؤولٍ عن المستخدمين.

ويحذّر كثيرون أنّ هذه السنة ستكون الأسوأ على الطلبة والمدرّسين في مناطق التنظيم، بسبب إلغاء بعض الموادّ، ومنع الدورات التعليميّة إلا في حالاتٍ خاصّة، وأخيراً فرض الغرامات الماليّة على الطلبة.

المدارس السورية الخاصّة لا مكان لها في تركيا

هنادي عبد الوهاب

أصدرت الحكومة التركية جملةً من القرارات بغاية تنظيم العمل التعليميّ في أوساط اللاجئين السوريين في البلاد.

لا تخضع عشرات المدارس الخاصّة، في كلّ مدينةٍ تركيةٍ يقطنها لاجئون سوريون، إلى ضوابط إداريةٍ وتنظيميةٍ موحّدة. يضاف إلى ذلك تعدّد المناهج التعليمية، وغياب التنسيق الكلي مع وزارة التعليم في الحكومة السورية المؤقتة. ويأتي قرار الحكومة التركية، الصادر قبل أيام، كمحاولةٍ لحلّ هذه المشكلات، وإتاحة التعليم لجميع السوريين في مدن نزوحهم المختلفة.

تشكيل هيئةٍ تعليميةٍ أبرز نقاط التعميم

تشكيل هيئةٍ في كل ولايةٍ، يرئسها معاون مدير التعليم الوطنيّ، لتدير فعاليات التعليم الموجّهة للأجانب، قد يكون أبرز النقاط التي جاءت في التعميم، بحسب ما ذكر وزير التربية والتعليم في الحكومة المؤقتة، الدكتور محي الدين بنانة، لموقعها الرسميّ: "تتشكل الهيئة في بنية مديرية التعليم الوطنيّ. ويشترك فيها مديرٌ ومدرّس لغةٍ أجنبيةٍ يستطيع أن يجري مقابلاتٍ مع الطلاب أو مترجم، مع من يراه الوالي ضرورياً من المؤسسات ذات الصلة بالموضوع، كمديرية الهجرة والأمن ومديرية الإفتاء. ويُعيَّن كذلك، في الولايات المتأثرة من الهجرة الجماعية، والتي ستنشأ فيها مراكز تعليم تتبع لمديرية التعليم الوطنيّ، شخصٌ ممثل للأجانب، على أن تكون له خبرةٌ في مجال التربية والتعليم".

وستكون الهيئة مسؤولةً عن تخصيص مبانٍ للمؤسّسات المحدثة، بدوام كاملٍ أو نصفيٍّ، بحسب الدكتور بنانة: "كما ستعمل على توجيه الطلاب إلى مؤسسات التعليم عن طريق هيئة نقل الطلاب، وإيجاد مكان استيعابٍ لهم، وتعديل الشهادات والوثائق التعليمية. وسيوجّه إلى مؤسسات التعليم المختصّة في الولاية كلّ الطلاب الذين لديهم إقامة، أو الذين لم يحصلوا على الرقم الشخصيّ للأجانب، والطلاب الذين سجّلوا لدى الجهات المعنية وأخذوا وثيقة تعريفٍ تثبت ذلك".

إلغاء المدارس السورية الخاصّة خطوةٌ نحو الأمام

التخلّص من الفوضى، واستيعاب العدد الأكبر من الطلبة في المدارس، لا بدّ وأن يمرّ من خلال الدولة التركية وقوانينها؛ هذا ما يراه السيد عبد الناصر خليفة، وهو مدير مدرسةٍ خاصّةٍ في تركيا: "بكلّ أسف، إن سوء التنظيم الذي يعاني منه السوريون في تركيا في مختلف المجالات، بالإضافة إلى قلة المبادرة، ينسحب بالتأكيد على عملية التعليم. فالمدارس -بمعظمها- تتوزّع بين التجارة بقصد الكسب الماديّ على حساب اللاجئين السوريين، وبين المتاجرة بالدين بافتتاح العديد من المدارس التي تتميز بوجود توجهٍ دينيٍّ معين لا بدّ أن ينتمي إليه المعلمون من جهة، ويخرّج من تحت عباءته الطلبة الدارسون من جهةٍ أخرى. إلا أننا كنا نتمنى لو جاء هذا التعميم في الصيف، ليُصار إلى تسوية أوضاع المدارس دون أن تُترك فجوةٌ زمنيةٌ يضيع فيها الكثير من الوقت ونحن في بداية العام الدراسيّ".

وبموجب هذا التعميم يتمّ إلغاء جميع المدارس السورية الخاصّة العاملة في تركيا، والتي يعدّ قسمٌ كبيرٌ منها غير قانونيٍّ أساساً، لأن معظمها غير مرخّص، ولا يوجد قانونٌ ناظمٌ لها، ليعاد ترتيب شؤونها من جديدٍ وفق هذا التعميم، كما ذكر خليفة: "فإن من يسعى لإنشاء مركزٍ تعليميٍّ عليه أن يعمد إلى الحصول على موافقةٍ من قبل الوالي، وذلك بعد عرض مشروعه على الهيئة التعليمية المشكلة في الولاية. وكلّ الاتفاقيات والمشاريع والبروتوكولات الموقّعة من قبل الولاية قبل هذا التعميم سيعاد النظر فيها بما يتوافق مع تطبيقاته. ولا يجب أن يُدرّس في المراكز المنشأة أيّ شيءٍ ينافي وحدة الأراضي التركية، أو أمن الشعب التركيّ ومصالحه وأخلاقه".

كما يعتبر إلغاء المنهاج الليبي جزءاً من هذا التعميم. وبحسب خليفة: "سيؤثر هذا على عددٍ كبيرٍ من الطلبة الذين كانوا ينوون التقديم على أساسه هذا العام. إذ إن الطلبة السوريين كانوا يدرسون وفق المنهاج الليبيّ أو السوريّ، وهذا ما سيتمّ منعه. لأن طلاب المرحلة الثانوية سيخضعون لامتحانٍ نهائيٍّ وفق منهاج الدولة التابعين لها، وبمراقبة وتنسيق وزارة التعليم الوطنيّ التركية، ويتمّ تعديل وثائق الناجحين في هيئة الولاية".

زيارة الرئيس التركي لإحدى مدارس السوريين

هجمات التحالف تلهب أسواق المحروقات بدير الزور

فراس العمري

وجوهٌ شاحبةٌ تقف مرتبكةً في طابورٍ أمام بائعي البنزين، عيونهم شاخصةٌ إلى السماء ترتقب طائرات التحالف. يذكّر المشهد بمشاهد أخرى سابقةٍ للثورة، أيام الأزمات غير المبرّرة على المحروقات، إلا بشائعةٍ عن رفعٍ محتملٍ لأسعارها. وفي الحالتين يتذكر سكان دير الزور أن حقول النفط الكبرى تقع في محافظتهم.

بدأت طائرات التحالف أولى غاراتها يوم 23/9، بقصفٍ ليليٍّ على مقرّات تنظيم "الدولة الإسلامية" في الرقة. وفي الصباح كان الموعد مع البوكمال. لم يخفِ التحالف رغبته في استهداف حقول النفط التي تعدّ أهم مصدر تمويلٍ للتنظيم. فبعد أيام من بداية الحملة قصف حقل العمر قربَ الميادين، وهو أحد أكبر حقول النفط في سوريا. عندها ارتفعت أسعار المحروقات على الفور، ما دفع إلى زيادة الطلب عليها خوفاً من تصاعدٍ إضافيٍّ في السعر. يفسّر أبو علاء، وهو صاحب "كازيةٍ" في ريف دير الزور الشرقيّ، إقبال السكان الشديد على تموين المحروقات بمخاوفهم من استهداف آبار النفط والمصافي المحلية. وهي مخاوف في محلّها، إذ لم تلبث طائرات التحالف أن هاجمت منشآتٍ نفطيةً في المحافظة.

وكانت البداية بتدمير 12 مصفاةً تتبع للتنظيم، ليوقف بعض أصحاب المصافي الخاصّة العمل في منشآتهم خوفاً من مهاجمتها. وهي مصافٍ بدائيةٌ في معظم الأحوال، تعتمد مبدأ الحرق المباشر للنفط الخام. وتراجعت كذلك عمليات نقل النفط وتوزيعه، إذ توقفت كثيرٌ من السيارات عن نقل النفط. يقول محمود، وهو سائق صهريج كان ينقل النفط الخام، إنه يخاف هجماتٍ الطائرات التي لا تميّز بين الصهاريج الخاصة والصهاريج التابعة "للدولة"، ولهذا توقف عن العمل. ضاعف كلّ هذا من أسعار المحروقات، فقد ارتفع سعر البنزين المكرّر محلياً إلى 100 ليرةٍ لليتر بالحدّ الأدنى، وارتفع سعر البنزين الأحمر إلى 125 ليرةً لليتر. وكذلك الأمر بالنسبة إلى مادة المازوت، مما رفع أسعار كلّ شيءٍ، بحسب ما يقول محمود: "بدءاً بأجرة الركاب وانتهاءً بأسعار المواد الغذائية، من خبزٍ وخضارٍ ولحوم". ويتساءل محمود، بعد أن فسّر "فهمه لآثار الغارات" بأنه متعلمٌ وخريج معهدٍ متوسط: وماذا عن آلاف العائلات التي شكّل لها العمل في تكرير أو بيع النفط مصدر دخلٍ وحيد؟ وعن آلافٍ غيرهم يعملون في فرصٍ أتاحها ضخّ أموال النفط -أو بعضها- في دورة اقتصاد المحافظة؟

يبدي ناشطون وسكانٌ كثر في دير الزور قلقهم من احتمال توقف إنتاج النفط في المحافظة بسبب الهجمات الجوية، مما يعني، بحسب ما يتوقع أيمن (40 عاماً، من الميادين) كارثةً حقيقيةً على "الناس العاديين اللي ما يفكر ولا يهتم بحالهم أحد". والشتاء على الأبواب، ولا وجود حقيقياً للتيار الكهربائيّ لكي يكون بديلاً عن المدافئ المشغلة بالمازوت.

إلى الآن، وبعد أسبوع من بدء الهجمات الجوية على مواقع التنظيم بدير الزور، هناك خاسرٌ واحدٌ -بحسب ما يكرّر معظم السكان- هو المواطن... الذي لا يملك من أمره إلا الدعاء.

... وارتفاعٌ حادٌّ في أسعار الألبسة

فايز خلوف

على أبواب عيد الأضحى، واقتراب الشتاء، ومع غارات طائرات التحالف على حقول النفط بدير الزور؛ ارتفعت أسعار السلع الأساسية في المحافظة. وحازت الألبسة معدلات الارتفاع الأكبر، خاصةً مع ارتفاع ثمن الوقود واضطراب طرق نقلها من الشمال، سواءً منها المصنّعة في المعامل والورشات المستمرّة في العمل في حلب أو تلك القادمة من تركيا. ويلحظ في أسواق الألبسة في مدينة الميادين تقلصٌ حادٌّ في كميات وأنواع الألبسة الجديدة، وارتفاع أثمانها إلى حدٍّ تعجز عنه غالبية السكان. فارتفع سعر بنطال الجينز التركيّ، على سبيل المثال، إلى 3000 ليرة، وكذلك ارتفعت أسعار بقية الألبسة بأنواعها المختلفة. وأدّى ذلك إلى انتعاشٍ إضافيٍّ في سوق الألبسة المستعملة المعروفة بـ"البالة"، مما شكل بديلاً معقولاً لأغلبية السكان. فظهرت محلاتٌ وعرباتُ بيعٍ جديدةٌ لها. يقول عامر، وهو بائع "بالة" من الميادين، إن بضاعته غير مرتفعة الثمن: "بنطلون الجينز السليم بـ500، والقميص بـ200. وأكثر الشباب يقدرون يدفعون هالمبلغ". ويؤكد عامر أنه لا يربح الكثير، بسبب ارتفاع سعر الجملة للبضائع الآتية من دمشق وحلب. ويشير إلى ظهور بالةٍ جديدةٍ في السوق، تباع بأسعارٍ رخيصةٍ جداً من قبل بعض الأشخاص، دون أن يوضح مصدر هذه البضاعة. بينما يؤكد آخرون أنها جزءٌ من "غنائم" تنظيم "الدولة الإسلامية" بعد اقتحامه لمدينة "أبو حمام" في ريف دير الزور الشرقيّ، حيث استبيحت جميع محتويات البيوت، ثم قام التنظيم بتوزيعها في مناطق أخرى.

منظمات الميادين بين "شرط النصف" ومخاوف الإغلاق

حياة الخضر

لم تترك سياسة الحزب الواحد أيّ هامشٍ للسوريين لإيجاد ألوانٍ أخرى غير ألوان البعث ينتظمون تحتها، مما جعل سوريا الملوّنة -قبل البعث- تدخل في طور الألوان الباهتة شيئاً فشيئاً، إلى أن وجدت نفسها تعايش عقوداً أربعةً من التصحّر. وحين جاءت الثورة في 2011 كانت بمثابة الحجر الملقى في مياهٍ راكدة، اتسعت الدوائر حوله حتى ضمّت المجتمع السوريّ بأكمله تقريباً، فكثرت الجمعيات ومنظمات العمل المدنيّ بشكلٍ يبعث على التفاؤل. إلا أن هذا الحال لم يدم طويلاً في دير الزور وفي الميادين تحديداً، فلم تلبث رايات داعش السوداء أن ألقت بظلها على المدينة وساكنيها.

وبدأ الانسحاب نحو الخلف يصبح حركةً شبه موحّدةٍ قامت بها غالبية منظمات العمل المدنيّ في الميادين، والتي تقسم إلى قسمين، بحسب عادل مصطفى، أحد العاملين في مجال الإغاثة في المدينة: "الأوّل مرتبطٌ بالأنشطة الاجتماعية والتعليمية، والثاني مرتبطٌ بالنشاط الإغاثيّ. وكلاهما تعرّض لهزّةٍ عنيفةٍ على ثلاثة مستويات؛ الأول مرتبطٌ بإيقاف التمويل من المنظمات الدولية، التي بادرت غالبيتها إلى إيقاف المشاريع التي تموّلها في الميادين، خوفاً من وقوع التمويل أو بعضه بيد تنظيم الدولة. والمستوى الثاني مرتبطٌ بالشروط التي فرضتها "الدولة" من فصلٍ بين الجنسين، وغير ذلك من أشكال التشدّد، مما أعاق الكثير من الأنشطة التي كانت تمارس في المدينة. والمستوى الثالث يتمثل في مغادرة معظم ناشطي العمل المدنيّ إلى تركيا خوفاً على حياتهم".

وتطول قائمة المنظمات التي أوقفت أنشطتها. ومنها، على سبيل المثال لا الحصر، كما ذكر مصطفى: "مؤسسة اللؤلؤ المكنون، وهي مؤسسةٌ نسويةٌ تدعو إلى الارتقاء بالمرأة، وإبرازها كعنصرٍ فاعلٍ في المجتمع، وهذا ما يتنافى مع سياسة تنظيم الدولة في تعامله مع النساء. وكذلك مجموعة الحرائر، التي كانت تنفذ محاضراتٍ ومعارض فنية. وفريق أفق، الذي كان يقدّم حفلاتٍ ترفيهيةً للأطفال. وينسحب قرار إيقاف الأنشطة أيضاً على جمعيات أمية وشباب الميادين وأحرار الميادين واتحاد الطلبة الأحرار. ولكن ظلّ عددٌ من المنظمات يعمل بصمتٍ وفي شروطٍ صعبةٍ لا داعي لذكرها على وسائل الإعلام".

تجميد أنشطة الجمعيات يحرّك سخط الأهالي

ولم تكن المنظمات العاملة في الإغاثة أفضل حالاً، على حدّ تعبير أحمد درويش، الإداريّ السابق في إحدى الجمعيات الإغاثية في الميادين، الذي فوجئ -على حدّ تعبيره- بالشرط الذي وضعته "الدولة الإسلامية" على الجمعيات مقابل استمرار عملها، وهو تسليم نصف كمية الإغاثة للتنظيم ليوزّعه حسبما يشاء، مما أثار سخطاً إضافياً من الأهالي لأنه سبّب توقف العديد من الجمعيات عن العمل. وأبرزها الجمعية الخيرية الإسلامية، وهي من أشهر جمعيات الإغاثة في الميادين، وكان لها دورٌ كبيرٌ في مساعدة مئات العائلات المحتاجة في المدينة، ولم توقف أعمالها في أصعب الظروف، إذ اعتمدت في تمويلها على تبرّعات الأهالي الموسرين ومن ثمّ تنفق على العائلات المعدمة. وواصلت جمعيةٌ أخرى، هي حفظ النعمة، نشاطاتها بذات الطريقة، في حين عجزت جمعياتٌ أخرى عن الاستمرار، مثل جمعية زاد، التي وزّعت منذ أيام آخر السلال الإغاثية في مستودعاتها وتوقفت عن العمل. ويفسّر الناشطون تراجع العمل الإغاثيّ في محافظة دير الزور ككلّ إلى قرارات تنظيم الدولة، أو ما اصطلح على تسميته بـ"شرط النصف"، أي أن تقدّم المنظمات نصف وارداتها إلى التنظيم، الذي لا يتورّع مقاتلوه، في مرّاتٍ كثيرة، عن الاستيلاء على مستودعات بعض المنظمات بأعذارٍ واهية، كما حدث مع جمعية "أبو العلمين" وهي جمعيةٌ تعنى بخدمة المعوقين وتقدّم لهم مساعداتٍ خاصّة. وقلصت منظماتٌ أخرى أنشطتها إلى الحدّ الأدنى، مثل جمعيتي البرّ وأهل الأثر وغيرهما من المنظمات، وبحسب الواردات التي تركزت، وبشكلٍ رئيسيٍّ في الأسابيع الماضية، في ما يقدّمه المتبرّعون المحليون بعد توقف الدعم من المنظمات الخارجية.

عن هجرة الحكومة إلى الجورة والقصور..

انتقلت المحكمة إلى المحافظة، والثقافة إلى البيئة، ونقابة المعلمين إلى الاتحاد النسائيّ

هادي الفيصل

في دير الزور، وإثر اندلاع المواجهات العنيفة بين الجيش الحرّ وقوّات الأسد، صيف عام 2012، توقف العمل في جميع المؤسسات الحكومية في مركز المدينة، ليُستأنف بعيداً عن مقرّاتها الأصلية، في أماكن آمنةٍ في كلٍّ من حيّي الجورة والقصور.

هو نوعٌ سوريٌّ خاصٌّ من أنواع الهجرة في زمن الحرب. حين ينتقل بحرٌ حكوميٌّ، من موظفين وأوراق وسجلات، بين ليلةٍ وضحاها، إلى مكانٍ آخر. ولنتخيّل نزوح ورقيات مديرية التربية -أو أيٍّ من المديريات- من مقرّها الرئيسيّ، محمّلة في شاحناتٍ صغيرةٍ لمتعاطفين "وطنيين"، لم يبدوا تبرّماً بحمل أطنانٍ من الأوراق المطبوع في أعلاها (الجمهورية العربية السورية؛ وزارة التربية؛ مديرية تربية دير الزور) قبل أن تضغط في بضعة صفوفٍ من ثانوية زكي الأرسوزي في حيّ القصور.

لا شيء يواسي "مديراً عاماً" في غرفةٍ ضيقةٍ تخلو من فخامة الكرسيّ الدوّار سوى نظرةٌ إلى مديرٍ آخر

ويحمل السؤال "إلى أين نزحت الأوقاف؟" -مثلاً- متعةً لأبناء دير الزور، تفوقها متعة الجواب: "إلى غرفةٍ ملحقةٍ بجامع التوبة". ويبدو الشخص العارف لمستقرّات نزوح هذه المؤسسات شخصاً ذا علمٍ بين سواه ممن انقطعوا عن معطيات المدينة وحياتها السابقة. ويكشف انضغاط القطاع العام كله في حيّزٍ ضيّقٍ، في الجغرافيا والمكان، جانباً من الطرافة، ويوحي لمنتقديه والمتذمّرين من روتينه وتقاليده شماتةً بمصير كتلةٍ ثقيلةٍ شكلت جزءاً من عالمٍ سوريٍّ فاترٍ ومليء. فمن خطر له يوماً أنّ تُحشر دائرةٌ ذات مكانةٍ وازنةٍ مثل مؤسّسة المياه، ذات المقرّ الشامخ بطوابقه الخمسة -مع القبو- وبعديد موظفين من رجالٍ ونساءٍ يتعدّى الألف، في محطة تصفيةٍ هامشيةٍ مثل محطة الجورة؟! أو أن يُحطَّم كبرياء "الخدمات الفنية" في غرفٍ قليلةٍ في مبنى المحافظة؟ أو أن تكون نهاية مديرية "الكهرباء" في منزلٍ مستأجر؟ وكيف يهان فرع حزب البعث وأمينه وأعضاء قيادته في مبنى اتحاد الفلاحين، كتفاً إلى كتف وطاولةً إلى طاولةٍ مع من كانوا يعتبرون شرب كأس شايٍ في "الحزب" امتيازاً خاصّاً؟ أو كيف يتحمّل مزاج نقابة المعلمين المهاجرة ثقل ظلّ الاتحاد النسائي؟!

ورغم الأخوّة النظرية بين أبناء القطاع العام، ظهرت المشاحنات بين الضيوف والمستضيفين، لضيق الأمكنة المتاحة. وسُجّلت حالات اضطهادٍ بحقّ بعض المؤسسات النازحة، دفعت بها إلى الرحيل مجدّداً إلى مكانٍ جديد، في ظلّ فقدان النظام للقدرة وللرغبة في ممارسته أبوّته السابقة. فقد كان ردّ كبار المسؤولين على شكاوى المدراء واحداً: "لاقوا مكان وتعالوا". لتُترك كلّ مؤسسةٍ تتدبّر أمرها بنفسها، وبحسب ما تتيحه علاقات المدير وبعض موظفيه البارزين، أو مهاراتهم في التفاوض، مع أقرانهم في المؤسسات المضيفة.

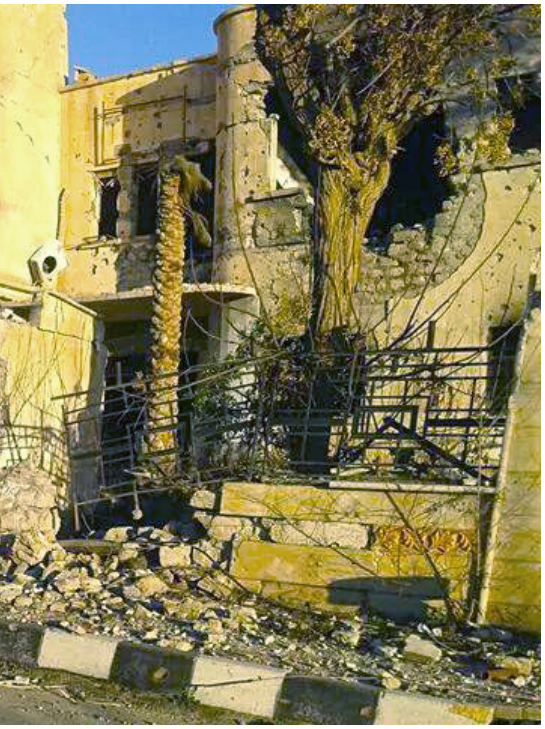

استقبل مبنى المحافظة، الواقع على أطراف حيّ الجورة، كلاً من مديريات الزراعة والصناعة والتجارة، وكذلك البلدية والمصالح العقارية والخدمات الفنية ودائرة النفوس والمحكمة. ويقدّر عدد الموظفين المفترض دوامهم يومياً في هذا المبنى بـ5000، لا يوجدون في وقتٍ واحدٍ إلا أثناء المناسبات التي يتمّ نقلها عبر تلفزيون النظام على أنها احتفالاتٌ عفويةٌ لمواطنين يعيشون حياةً عاديةً ومستقرّة. وتُبرز خارطة نزوح بقية الدوائر استقبال مديرية البيئة في القصور لكلٍّ من مديريات الثقافة والسياحة والشؤون الاجتماعية. فيما استقبلت رئاسة الجامعة كلاً من الرقابة والتفتيش وجريدة الفرات. ولاذت دائرة التجنيد بمبنىً حكوميٍّ قديم ومجهول الهوية. ولم تصمد "الأعمدة الخرسانية" أمام إعصار الهجرة، فتلاشت إلى غير رجعة. فيما لا يعلم أحدٌ مصير معامل الورق والغزل والسكر وسكة الحديد، التي سُجّلت أيضاً في عداد المفقودين.

مهاجرون وأنصار

يتندّر البعض في دير الزور بفرز الموظفين الحكوميين، داخل مقرّاتهم الجديدة، إلى مهاجرين وأنصار. ويُعرف المهاجر، وفق هذا الفرز، بالموظف المنتمي إلى دائرةٍ فقدت مقرّها الأصليّ، وانتقلت إلى دائرةٍ جديدة. ووفق التصنيف ذاته، يصبح الموظف المنتمي إلى دائرةٍ مضيفةٍ أنصارياً. . ويلحق بكلا الاثنين فرزٌ آخر على أساس السكن الحاليّ، نزوحاً إليه أو إقامةً أصليةً فيه. فنحصل على أنصاريٍّ مقيم وآخر نازح، ومهاجرٍ مقيم وآخر نازح. وإلى جانب هذه التصنيفات الأربعة تظهر طائفةٌ خامسةٌ من الموظفين،

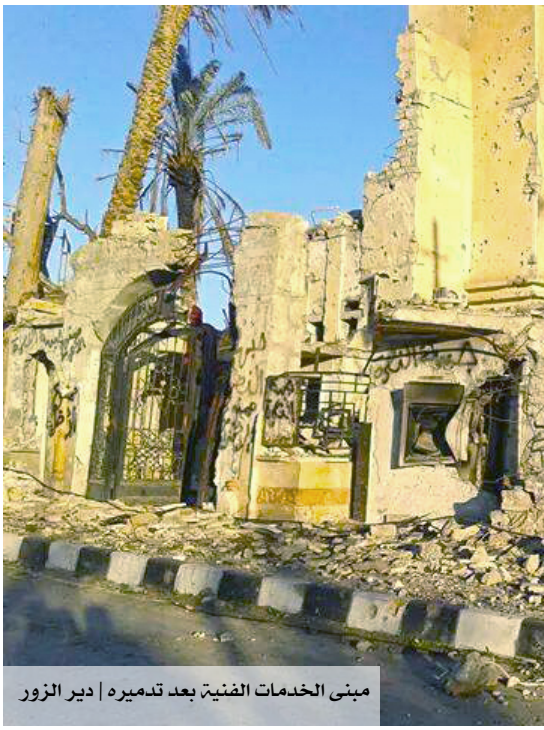
مبنى الخدمات الفنية بعد تدميره | دير الزور

وهم المقيمون في الريف (بنوعيهم؛ الأنصاريّ والمهاجر). ومع الجميع يأتي موظفو الرقة أوّل كلّ شهر لاستلام رواتبهم ثم العودة سريعاً، يلاحقهم فضولٌ "ديريٌّ" عن آخر فظاعات "داعش" مع سكان الرقة ونوادرها، باعتبارهم مختبر تجاربها وأبناء عاصمتها. وتشكل كراهية داعش عامل توحيدٍ لموظفي القطاع العامّ، رغم اختلافهم بين مؤيدٍ ومعارضٍ للنظام. ويصغي الجميع لأنباءٍ قادمةٍ من الفضاء القريب، مثل "قطعت داعش رأس عضو مجلس الشعب السابق فلان، وصلبت المدير العام السابق فلان"، أو "ستقطع داعش الكهرباء وتغلق المعابر قبل أن تقتحم الجورة والقصور". تُشرب كؤوس شاي وتُشهق سجائر في هذه الأثناء، وتزول الضغائن مؤقتاً بين المهاجرين وأشقائهم الأنصار، ولا تُسمع ساعتها حجّة الموظف التقليدية في التهرّب من طلبات المدير:

في بعض المباني الحكومية المحتشدة بمؤسساتٍ مختلفة، يلحظ وجود بعض العوائل النازحة، التي تمكنت بطريقةٍ ما من الصمود في وجه محاولات الموظفين لطردها، ونجحت في التمترس في غرفٍ خاصّةٍ ومتابعة حياتها بشكلٍ شبه طبيعيّ. إذ تفوح رائحة الطبخ المنزليّ ظهراً، وتُشاهد حبال غسيلٍ ممتلئة، ويُسمع بكاء أطفالٍ وصيحاتٌ عائليةٌ في الأروقة والمكاتب الرسمية.

"شلون أشتغل وين نقعد قل لي يا استاذ؟ غراضنا كلها تخربطت"، بل تُلبى بخفةٍ ودون عراقيل، كواجبٍ في عالمٍ أليفٍ يُخشى عليه من غزوٍ داعش. ويبرز حسٌّ جمعيٌّ لموظفي القطاع العام السوريين، بحذرهم الزائد من مستقبلٍ مجهول، وحرصهم على حاضرٍ عاقلٍ ومفهوم.

معالم من الماضي الجميل

قبل سنواتٍ من التقاعد، ترتفع الرتبة المعنوية للموظف ويأخذ تقديراً خاصّاً. فلا يُكلّف إلا بما يريد من أعمال، ولا يتقيد بأيام وساعات دوام. ويصبح حضوره، ساعةً أو ساعتين وقت الضحى، أقرب إلى التسلية منه إلى العمل. ومع الشعور المعترف به من الآخرين بأنه أمضى حياته في المؤسسة، ينجح في تعيين واحدٍ أو اثنين من أبنائه، المتعثرين في إكمال تعليمهم، فيها. في حين تقترب الموظفة قبل تقاعدها من صفة الأمّ التي يجب أن تكافئ بتعاملٍ خاصٍّ من قبل زملائها وزميلاتها الأصغر سناً. ويبرز بابٌ آخر للحضور العائليّ في وجود موظفٍ ذي شهامةٍ ونفوذٍ يحشد نصف أقاربه، بالتدريج وبالقانون، في مكاتب المؤسسة وفروعها القريبة والبعيدة.

في كلّ مؤسسةٍ عامةٍ موظفٌ مركزيٌّ يعتمد عليه المدير لدفع حركة العمل كثيرة العثرات، ويبدي نحوه عنايةً فائقةً لأنه يستطيع، لو أحسّ بقلة الاحترام، أن يشلّ العمل كله. ولن يتمكن جيش قليلي الخبرة من فعل شيءٍ حينذاك. ومن السهل أن يُعثر في قوائم موظفي أيّة مديريةٍ على شخصياتٍ شعبيةٍ أو عامةٍ، مثل نجوم رياضةٍ من ناديي الفتوة واليقظة، وُظفوا كبادرة دعمٍ من المؤسسة لكرة المدينة، أو يظهر اسم مشاجرٍ شهيرٍ وُظف، هو الآخر، في بادرة حسن نيةٍ من الدنيا لإصلاحه. وفي مرّاتٍ قليلةٍ يلتبس الأمر بحضور دائم لأحد المختلين العقليين، يطوف بين الغرف، أو يتشاكس مع السائقين والحرّاس على الباب الرئيسيّ، أو يصحب الموظفين الفعليين في مهماتٍ خارجيةٍ بسيارات المؤسّسة.

نتيجة الفوضى، تفوح من جميع المؤسسات قصص فسادٍ وتسيّب؛ فقد أزيلت جناياتٌ كاملةٌ من سجلات القضاء، ومُسحت ضرائب وعقوباتٌ ماليةٌ بحقّ مخالفين.

إنه الماضي الحكوميّ، يسطع من الذاكرة في حاضرٍ غير سارّ. ماضٍ حازت فيه كلّ مديريةٍ على ذاتٍ وثقافةٍ خاصّةٍ وتراث، وأيضاً مجموعات ضغطٍ ومراكز قوةٍ وقادةٍ تاريخيين تركوا بصمات لم يمحُها، ورغم تلاحق الفصول والأجيال، سوى موسم الهجرة إلى الجورة والقصور.

مع العدد الكبير والفائض عن الحاجة من الموظفين، وتقلّص قائمة المهامّ اليومية إلى حدودٍ دنيا لا تتجاوز الدوام نفسه تقريباً؛ نشأت طريقة دوام جديدةٌ تقوم على مبدأ الورديات، إذ يداوم الموظف أسبوعاً ويتغيّب لثلاثة أسابيع، مثلاً. وحتى في المدارس يتّبع المعلمون هذا المبدأ، نظراً للعدد المخيف من معلمي المناطق المحرّرة الذين سّجلوا مباشراتهم في المنطقة المحتلة. ففي ملاك مدرسة حسان العطرة بحيّ القصور سُجّل 350 معلماً، يتقاسم معظمهم الدوام فيما بينهم، بينما يتغيّب قسمٌ آخر بشكلٍ دائم.

المعتقلون في سجون "الدولة الإسلامية"

وتساؤلاتٌ عن مصيرهم في ظلّ ضربات التحالف

كمال الفوّاز

يشعر ذوو المعتقلين في سجون تنظيم "الدولة الإسلامية" بقلقٍ كبيرٍ على مصير أبنائهم، على وقع هجمات طائرات التحالف على مقرّات التنظيم.

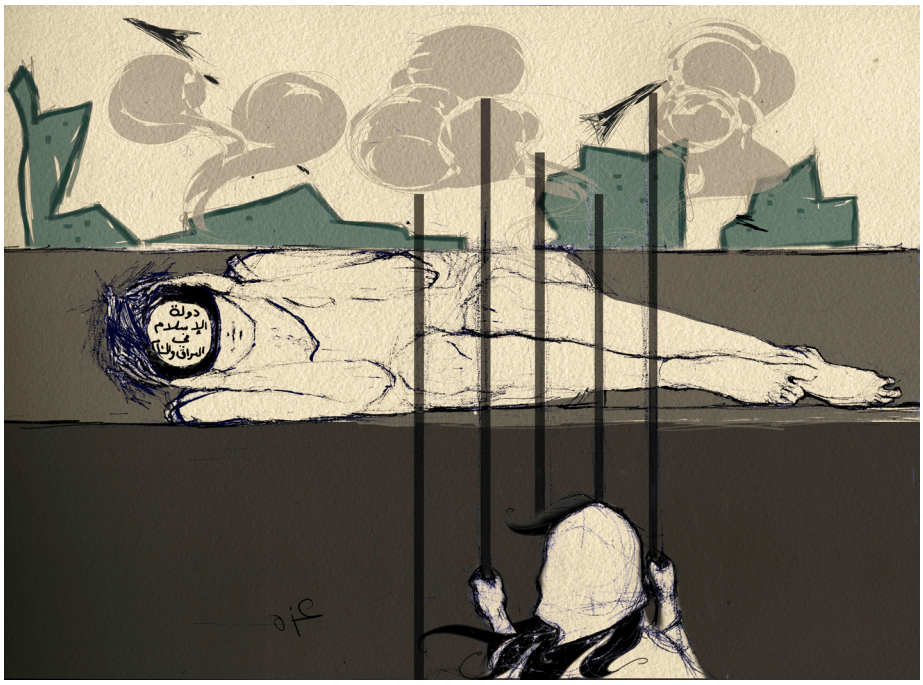

في جلسةٍ خاصّةٍ، قدّر أحد شرعيي "الدولة الإسلامية" أعداد المعتقلين لدى التنظيم في محافظة الرقة بـ(1500) شخص، يتوزّعون على (8) سجونٍ داخل المدينة وفي ريفها. أما أعداد من أوقفوا لأسباب مختلفةٍ وتمّ إطلاق سراحهم فهي تفوق هذا الرقم بكثير. وفي يوم إعلان "الخلافة" أطلق التنظيم سراح 100 شخص تقريباً، كانوا قد اعتقلوا بتهم خفيفةٍ، مثل بيع الدخان والجهل بكيفيةٍ أداء الصلاة والمشاجرات، بحسب ما يقول عبد المجيد، وهو أحد الذين أطلق سراحهم وقتها.

وعلى وقع هجمات طائرات التحالف على مقرّات التنظيم، يشعر ذوو المعتقلين في سجونه بقلقٍ كبيرٍ على مصير أبنائهم. تقول أم إبراهيم، وهي أمّ أحد هؤلاء المعتقلين، إنها "خائفةٌ وحزينةٌ جداً"، لا "حباً بالدولة إنما خوفاً على ابني المعتقل في سجونها". وهي تعيش أوقات الغارات الجوية برعب: "كلّ غارة تضرب قلبي قبل ما تضرب داعش. ووقت تجي الطيارة أحسّ بصوتها مثل شخير الموت. ولما أسمع صوت الانفجار أحسّ بقلبي سقط وينزل ضغطي، لحتى أتأكد أنه ما بي إصابات بين المساجين". تكمل أم إبراهيم وهي تدافع البكاء: "ابني ما أذى حدا. كان يصلي وحافظ 20 جزء من القرآن. أخذوه من أربع شهور، لأنه إعلامي بالثورة. وما خلوني أشوفه". ترفع يديها للسماء: "داعش يدعسهم ربهم. الله يخلّصنا منهم بأهون سبب". ويتساءل أبو أحمد، وهو أبٌ لمعتقلٍ في سجون التنظيم بتهمة الانتماء إلى الجيش الحرّ: "إن كانت الدولة تتخذ من المعتقلين لديها دروعاً بشرية".

بحسب الأخبار الشحيحة عن السجون، قام مقاتلو التنظيم بنقل المعتقلين إلى أماكن احتجاز سرّية. وتخشى عائلاتهم من احتجازهم في مقرّاتٍ تعتبرها طائرات التحالف أهدافاً عسكرية. ولم يقدّم التنظيم حتى الآن أية إجابةٍ حول مصير هؤلاء السجناء أو أماكن احتجازهم. وفي مرّاتٍ كثيرةٍ ينكر مقاتلو التنظيم وجود بعض المعتقلين في سجونهم. تتهرّب حنين، وهي شقيقة معتقلٍ، من الحديث. ثم لا تلبث، وبعد أن تتلفت حولها، أن تحاجج عناصر التنظيم: "مو يقولون هم على حقّ ويطبقون الشرع؟ ليش ما يعترفون بأخطائهم؟! أجو عالبيت وخطفوا أخوي وجرّوه مثل الوحوش. شفتهم بعيوني. ولهاللحظة ومن شهور ينكرون وجوده عندهم". ويشبّه صالح، وهو شقيقٌ لشابٍّ معتقلٍ لأنه ترك التنظيم، أفعال مقاتلي "الدولة" بممارسات عناصر الأمن: "أيام بشار كانوا يقتلون ويعذبون بحجّة الإرهاب والمؤامرة، وبأيام داعش يتحجّجون بالإسلام والخلافة". وينفي صالح صفة التدين والانتماء للإسلام عن حكام الرقة. ويستدلّ على ذلك بوحشيتهم الفظيعة وعدم مبالاتهم بحياة المسلمين: "لو كانوا مسلمين كانوا طلّعوا عفو وأنقذوا حياة المساجين من ضربات الطيارات. أو على الأقلّ كانوا خلونا نشوفهم ونتطمّن عليهم، وقالوا لنا بس ليش همّ مسجونين!".

في الرقة، وفي أيّ مكانٍ آخر يخضع لسيطرة التنظيم، قد يودي أيّ تصرفٍ، ومهما كان عفوياً وعديم الأهمية، بصاحبه إلى السجن والإخفاء القسريّ، وفي بعض المرّات إلى الموت. وكما في أيام البعث وحكم الأسد، قد تكون وشايةٌ من أحد المخبرين سبباً للاعتقال. لقد "رجعت أيام الأسد بلونٍ جديد"؛ تقول نور، وهي زوجة عاملٍ في محلّ ألبسةٍ قاده حظه العاثر، أو قادته شجاعته كما تقول نور، إلى التدخل فيما لا يعنيه. إذ حاول الدفاع عن امرأةٍ دخلت المحلّ وكشفت عن وجهها، فشاهدها عنصرٌ من الحسبة وبدأ بتقريعها وإهانتها بقسوةٍ، ليتدخل البائع -بعد أن تأثر ببكاء المرأة- ويطرد عنصر الحسبة من المحلّ، فيقوم الأخير بطلب مؤازرةٍ من جنود التنظيم، ويُعتقل البائع وتُمنع زوجته من زيارته بحجّة عدم انتهاء التحقيق منذ شهرين وحتى اليوم.

في قصص المعتقلين وذويهم عذاباتٌ إضافيةٌ فوق عذاباتهم، تتجسّد في خوفهم على أبنائهم من قذائف الطائرات التي جاءت لتحارب من يحتجزهم.

الرقة تتداعى... والأهالي يصرخون دون مجيب

ميرفت أمين

"حجراً بعد آخر تنهار الرقة، حزناً على حالها وعلى ما حلّ بأبنائها"؛ بهذه الكلمات يصف رامي حال مدينته، وما تعانيه من بؤس وتدهور في مختلف المجالات، التي ليس أقلها انهيار البنى التحتية الذي تعاني منه المدينة منذ عامين، وطال أغلب المرافق، عابراً من الكماليّ إلى الحيويّ، في المحافظة التي باتت الأشهر عالمياً والأكثر تداولاً في وسائل الإعلام.

أزمة مياه

كان فقدان المياه هو آخر ما يمكن أن يخطر في بال الأهالي، أو يحسبوا حسابه، معتمدين على قربهم من مياه النهر الذي طالما روى الرقة.

تقول ريم، وهي طالبةٌ جامعيةٌ وإحدى سكان حيّ "التوسعية"، لـ"عين المدينة": "أغلب الشقق باتت لا ترى المياه إلا ساعاتٍ قليلةً في آخر الليل". وليس شحّ المياه هو السبب الوحيد لهذا النقص، بل الأضرار التي لحقت بالشبكات الداخلية لاستجرار المياه، وتدمير بعضها نتيجة القصف، إضافةً إلى التلف الطبيعيّ الذي يحدث نتيجة التقادم.

صوتٌ بلا صدى

تمثل المعاناة من واقع شبكات الصرف الصحيّ في مدينة الرقة مصدر شكاوى دائمةٍ ومستمرّةٍ لمواطنيها، وخاصة للقاطنين منهم في المدينة القديمة ومناطق المخالفات التي تم تنظيمها، وكذلك في المناطق المنظمة أساساً.

وتتزايد طلبات التسليك الخاصّة بالشوارع الفرعية كل يوم. ولكن التسليك، أو أيّ عملٍ إسعافيٍّ، لم يعد ينفع، كما يقول عمال الورشات: "فالشبكة بحاجةٍ إلى صيانةٍ وترميم بشكلٍ كليٍّ وواسع. وهو عملٌ ضخمٌ يعجز الجميع عنه في الوقت الحاضر".

يقول أبو محمد: "ليس لنا سوى الصبر والاحتساب. خوفان يحكمان الحياة في الرقة؛ خوفٌ على الحياة وخوفٌ من المستقبل. والخوفان ينموان في ظلّ صمتٍ مطبقٍ من الجميع"؛ كما يعبّر أبو محمد وهو يدفن وجهه بين يديه مخفياً تأثره: "لا يوجد من يسمع شكاوى المواطنين الذين باتوا مكمّمين خوفاً وعجزاً".

فيما تقول صباح، وقد بدت أكثر قدرةً على التحمّل والمواجهة: "لمَ الخوف؟ لقد وجّهنا كثيراً من الشكاوى لمكتب الخدمات الإسلامية، ولكن تمّ إهمالها. ونحن مضطرّون، في كلّ مرةٍ، لإصلاح الخلل على حسابنا".

معاناة العمال

في ظلّ غياب مجلسي المحافظة والمدينة ودائرة البلدية، بقيت أمور الأشغال العامة موكلةً إلى "مكتب الخدمات الإسلامية" الذي ورث عمل المجلسين والبلدية وآلياتهم كما ورث مبانيهم. في حين يشكك الكثير من الناشطين في قدرة التنظيم على تسيير شؤون المدينة، معللين ذلك بالعجز الإداريّ والتقنّي والفنيّ الذي يعاني منه.

ويقول جاسم، وهو أحد أبناء حيّ "المعري"، وأحد العاملين سابقاً في البلدية: "إن كثيراً من العاملين القدامى ابتعدوا خوفاً من أن يقوم النظام بفصلهم"، أما من بقي فقد كان عليه أن يكون موالياً لداعش أو يتمّ استبعاده.

ويرى جاسم أن انهيار الشبكة مسألة وقت، وأن المدينة ستشهد مستنقعاتٍ من مياه الصرف. فهناك الآن كمياتٌ كبيرةٌ من التسريب الداخليّ في الشبكة، ستؤثر على أساسات الأبنية.

ويوضح أبو عبد الرحمن، وهو أحد العاملين في مكتب الخدمات الإسلامية، لـ"عين المدينة"، موقف مكتب الخدمات من ذلك بقوله: "هذه المعاناة قديمة. وسببها الشبكات التي يعود معظمها إلى فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي. وقد انتهى عمرها الفنيّ، وبالتالي تتدنى نسبة الكفاءة في عملها". والمكتب الخدميّ لا يمتلك الخبرات والآليات اللازمة أو الاعتمادات الكافية لمثل هذه المشاريع، في ظلّ حربٍ شعواء تشنّ على "الدولة الإسلامية"، بحسب تعبير أبو عبد الرحمن.

ظلام المدينة

لا تزال الرقة تعيش في ظلّ فوضى الكهرباء دون أيّ سببٍ حقيقيٍّ أو مبرّرٍ يُقدّم للمواطنين الذين باتوا يتكهنون في أسباب هذه الانقطاعات، تاركين لخيالهم الحقّ في اختيار المبرّر الذي عجز القائمون على المدينة عن تقديمه.

وفيما يرى البعض أن الانقطاعات تحدث بسبب جرّ الكهرباء إلى مناطق بعيدةٍ توجد فيها مقرّات "الدولة"، يرى آخرون أنها بسبب التلف الذي يصيب الشبكة نتيجة القصف وحاجتها إلى الصيانة.

في المدينة التي تتعرّض لقصف طيران التحالف الغربيّ، يعيش المواطن الرقيّ مكافحاً في سبيل البقاء، وقد اتحد ضدّه الخوف والغلاء والظلام وقدوم الشتاء.

في نقد تجربة الهيئات الشرعيّة

المستشار أحمد توفيق

تأسّست الهيئات الشرعية كمحاولةٍ لسدّ الفراغ الناجم عن غياب السلطة القضائية. غير أن هذه التجربة وقعت في منزلقاتٍ عدّةٍ لعلّ أبرزها تحوّل هذه الهيئات إلى سلطاتٍ تنفيذيةٍ في بعض المناطق، وبحسب الانتماءات العسكرية لأعضائها.

تألفت الهيئات الشرعية في محافظة دير الزور، في أشهر التحرير الأولى، من حملة شهاداتٍ في الشريعة والحقوق ومن بعض الوجهاء المحليين لكلّ بلدةٍ أو قرية. وأخذت في أعمالها طابعاً هو أقرب إلى لجان فضّ المنازعات منه إلى المحاكم، فكانت معظم أحكامها في القضايا المعروضة تنتهي إلى الصلح والتراضي، دون أيّ تصدٍّ للحدود والجرائم الجنائية. ومع تنامي قوّة جبهة النصرة تأسّست الهيئة الشرعية المركزية في الميادين، لتكون الواجهة القضائية للجبهة، تفرض من خلالها إرادتها الخاصّة على المجتمع وعلى الفصائل العسكرية الأخرى. وجاءت السيطرة الكاملة لتنظيم الدولة على المحافظة لتنهي تجربة النصرة وتؤسّس لتجربتها الخاصّة المسمّاة بالمحاكم الإسلامية، التي تتألف، في معظم الحالات، من أفرادٍ غير سوريين، لا تُعرف درجة تأهيلهم العلمية والقضائية. وعلى العموم، يمكن تلخيص أهمّ الأخطاء التي وقع فيها هذا الجسم القضائيّ الناشئ، في مراحله الثلاث المذكورة سابقاً، في النقاط التالية:

- قلة خبرة وتأهيل أعضاء الهيئات الشرعية، إذ لوحظ جهلهم بقواعد وأصول الإثبات والمحاكمات. فعلى سبيل المثال، وفي قضايا كثيرةٍ، طالبت الهيئات الشرعية المدّعى عليه بإثبات براءته، رغم أن المدّعي لم يثبت دعواه. وهذه عملية قلبٍ لقواعد الإثبات.
- انتفاء الأهلية عن هذه المحاكم في كثير من القضايا المعروضة أمامها. وشرط أهلية المحكمة واحدٌ من أهمّ الشروط الواجب توافرها في التصدّي لأنواعٍ محدّدةٍ من النزاع. وقد سُجّلت وقائع عدّةٌ أطلقت فيها المحكمة أحكاماً استباقيةً على أفرادٍ ومجموعاتٍ، وأنذرتهم خلال مدّةٍ زمنيةٍ محدّدةٍ وإلا تطبّق عليهم هذه الأحكام، دون أهلية المحكمة ذاتها.
- عدم قوننة الأحكام، واعتماد "الشرعيين" على مدى فهمهم لأحكام القرآن الكريم والسنّة فقط، دون الأخذ بمصادر التشريع الأخرى، كالقياس والإجماع وسدّ الذرائع والمصالح المرسلة، وذلك لقلة الخبرة بها.

- أغلب أعضاء الهيئات الشرعية - خاصّةً في مرحلتي جبهة النصرة وتنظيم الدولة- مقاتلون بالأصل، ولا تخوّلهم أوضاعهم النفسية تولّي القضاء.
- التصدّي لأحكام دستوريةٍ تتعلق بنظام الحكم، وتحدّد العلاقة بين الفرد وبين الحاكم، دون بيان ماهية نظام الحكم القائم.
- تصدّي المحاكم أو الهيئات الشرعية لأحكام الحرب والمعاهدات والأسرى وأوضاع السكان من غير المسلمين، وهذه الأحكام تخضع للحاكم وليّ الأمر وليس للهيئات الشرعية. إذ قامت هذه الهيئات، في مرّاتٍ عدّة، بقتل الأسرى -على سبيل المثال- وفرض الضرائب الخاصّة على غير المسلمين، أو استباحة أموالهم وممتلكاتهم.
- عدم القدرة على فهم حيثيات الأحكام. فعند قراءة الادّعاء يأتي الحكم دون ذكرٍ للحيثيات والمسبّبات ومناقشة أقوال الشهود.
- ارتباط الهيئات الشرعية بالفصائل والتشكيلات المسلّحة، وخاصةً تلك التي عملت على تأسيسها.
- الواسطة والمحسوبيات والتهاون والتراخي، ولا سيما في المرحلة الأولى من عمر هذه الهيئات.
- محاولة هذه الهيئات إثبات التهم في بعض القضايا -مثل الزنا- بكلّ الوسائل والطرق، بالرغم من أن الأصل فيها البحث عن مخارج البراءة للمتهم، أو دفعها بالشبهات على الأقل.
- استخدام تهمة الخيانة بمفهوم فضفاض، فقد حوكم كثيرٌ من المتهمين لأنهم يخالفون ميول "القضاة" العسكرية أو الفكرية فقط.
- تطبيق الحدود في زمن الحرب. وهذه مخالفةٌ قانونيةٌ وشرعية.
- التصدّي لكمٍّ كبيرٍ من القضايا في الوقت نفسه، وحصرها في جهةٍ واحدة، مما يؤدّي إلى ضغطٍ هائلٍ على "القضاة"، فتكون النتيجة -في كثيرٍ من الحالات- التسرّع في إصدار الأحكام دون التثبت. وسُجلت كثيرٌ من الوقائع نُفذت فيها أحكامٌ قاسيةٌ -وصلت إلى الإعدام- بحقّ متهمين أبرياء.
- المغالاة في أحكام التعزير التي تسببت، في بعض المرّات، في موت المتهمين.
- سماع الشهود دون تزكيةٍ من شهودٍ عدول. وفي مرّاتٍ كثيرةٍ يقوم الشرعيون أنفسهم بتزكية هؤلاء الشهود، مما يخالف مبدأ حياد القاضي ونزاهته.
- الخلط بين الأحكام الجزائية والمدنية لدى الهيئة الواحدة.
- التصدّي لنزاعاتٍ قديمةٍ، مثل النزاعات العقارية التي بتّ فيها القضاء وحازت أحكاماً نهائيةً تمّ تنفيذها في السجلات العقارية.

«فتنة» داعش

(3 من 3)
مدخلان في الدعوة والدعاية

عمر الباشا

تعدّدت أنماط التديّن الإسلاميّ في سورية قبل الثورة، بين خطاب صوفيٍّ آخذٍ في الانحسار والخروج عن جلده في غالب الأحيان، وآخر فقهيٍّ وعلميّ، اعتنت به شريحةٌ من المتخصّصين في الشريعة وطيفٌ من تلامذتهم المسجديين، وثالثٍ مخاتلٍ اختصّ به من يليق وصفهم بالفعل بـ«علماء السلطان»، من مفتين رسميين، ومتصدّرين لشؤون إدارات الأوقاف، ووعّاظٍ في التلفزيون الحكومي.

والحقّ أن أياً من هذه الأنماط الثلاثة لم يملأ فراغ الحاجة إلى تديّنٍ أصيلٍ وبسيطٍ ومعاشيٍّ، يرضي أرواح غالبيّة السوريين. فقد اختلطت الصوفية بكثيرٍ من الممارسات والأعراف الشعبية، مما أخذ يخفف بالتدريج من جاذبيتها أمام مجتمعٍ كان العصر يبسط فيه حضوره، سواءً بالتعليم المجانيّ، وهو سبيل معظم السوريين إلى الصعود، أو عبر وسائل الإعلام المرئيّ المتعاظمة التأثير. وظلّ النشاط الدرسيّ للعلوم الإسلامية محصوراً في فئةٍ محدودةٍ مهما اتسعت، فضلاً عن كونه يتطلب مواظبةً طويلة الأمد وجديةً ليس الجميع على استعدادٍ لها. أما النمط الثالث فكان له الدور الأكبر في تشويه صورة ما يعرف بالإسلام المعتدل، ولا سيما عند السوريين بعد الثورة، إذ ارتبط بالفعل بتبرير أفعال النظام مهما بلغت من وحشية، وصار رموزه أمثلةً قميئةً على المداهنة وتزييف الدين للبحث بوضاعةٍ عن مكاسب دنيوية.

وإذا كان للنزعة الاستئصالية تجاه الإسلاميين، التي اتبعها نظام حافظ الأسد إثر أحداث الثمانينات، دورٌ كبيرٌ في محاصرة الخطاب الدينيّ وتقليص أفقه وشعوره بالأهمية، فإن هذا لا ينفي واقع الحال الذي وصفناه، ولا يعفي رجالات الإسلام السوريّ المعاصر من مسؤولية ترك معظم السوريين، ولا سيّما السنّة منهم، لقمةً سهلةً لأيّ خطابٍ يستطيع العصف بقناعاتهم واستمالتهم إليه لمجرّد ما يبدو عليه من تماسكٍ ظاهريٍّ واستدلالاتٍ من المصادر الأساسية ومن أقوال كبار علماء الإسلام. وهو بالضبط ما فعلته داعش، وإن لم يقتصر عليها فقط.

فقد عصفت بجمهور الثورة ومقاتليها رياحٌ خاطفةٌ وشديدةٌ من السلفية بمختلف تدرّجاتها. وفي الحال الراهنة ما أسهل أن اقترنت السلفية بالجهادية لدى قطاعاتٍ واسعةٍ من المقاتلين، كما في حركة أحرار الشام، وهي من أبرز الفاعلين على الأرض السورية منذ سنتين وحتى الآن، إن لم نتحدّث عن جبهة النصرة، ذات الرسالة السلفيّة الجهاديّة بالأصل. وما دامت هاتان الحركتان قد اجتمعتا مع داعش على أرضيةٍ واحدةٍ من «أخوّة المنهج»، فقد صار من الصعب على أبنائهما ردّ بغي الإخوة المعتدين. واقتضى الأمر من شرعيي الجماعتين مدّةً طويلةً، وعدداً كبيراً من الضحايا على يد داعش، حتى بان قرار الحسم النظريّ. أما عملياً فلا زالت أماراتٌ من التحرّج تظهر هنا وهناك، فضلاً عن زمن شهد انشقاق أفرادٍ ومجموعاتٍ من هاتين الحركتين، وسواهما، والتحاقهم بداعش. بينما اكتفى أصحاب الخطاب المعتدل، من الشيوخ التقليديين لبلاد الشام، بإصدار البيانات غير المؤثرة عملياً، من تركيا وسواها، عبر الإنترنت، مما طعن كثيراً في مشروعيتهم لدى عموم المقاتلين.

❖❖❖

ونختم بسببٍ كان له تأثيرٌ كبيرٌ في تعزيز جاذبية داعش، وهو الإعلام المضادّ لها! فقد مرّ وقتٌ طويلٌ دأب فيه الإعلام الثوريّ والعربيّ على تصوير التنظيم بصورٍ تبالغ بشدّةٍ في شيطنته واتهامه بالعمالة، ونشر نماذج مختلقةٍ من فتاوى منسوبةٍ إليه، كفرض الحجاب على أثداء البقر، وقطع أصابع المدخّن، وسوى ذلك من الأحكام الغريبة التي لم يكن مطلقوها يطالَبون بأدلةٍ جدية، ما داموا يتهمون تنظيماً «مجنوناً» قد يصدر عنه أي شيء، دون سياقٍ من تعقّلٍ أو مرجعيةٍ شرعيةٍ مهما كانت متشدّدة.

والحال أن الناس لما عاشروا التنظيم، جواراً أو حين استيلائه على مناطقهم، لمسوا منه ضروباً من القسوة والتشدّد، ولكنهم عرفوا بسرعةٍ أنه ليس عميلاً لإيران أو للمخابرات السورية -كما كان يشاع- وأن له ضوابط تحكم حركته على العموم، مهما كانت مغاليةً وغير مألوفةٍ أو مقبولة. وكان لانهيار الأوهام التي بناها الإعلام في النفوس عن التنظيم أثرٌ مزلزلٌ على الكثيرين الذين اعتبروا أنهم قد تعرّضوا للخداع، ووجدوا أنفسهم خاوي الوفاض أمام حجج «الدولة المظلومة»، التي لو اكتفينا بتصوير وجهها الحقيقيّ، من تطرّفٍ في الشرع، وتوسعٍ في استباحة الدماء بوحشيةٍ، وعداءٍ للثورة ولمصالح السوريين في العيش الكريم، لكفانا شرّ الافتراء والمبالغات.

صورة مزعومة لسبي داعش لإيزيديات العراق
(وهي من مشهدٍ تمثيليّ في جنوب لبنان احتفالاً بذكرى كربلاء)

جماعة خراسان...
ليست خرافةً وليست حقيقةً كما حدّدها الأمريكيون

سعد عبد الباري

في أوّل أيام هجمات التحالف على مواقع تنظيم "الدولة الإسلامية" في سوريا، فوجئ كثيرون بما أسمته التقارير الأمريكية حركة خراسان، التي كانت هدفاً لبعض الهجمات. ولم تكن "خراسان" حركةً بالفعل، بل مصطلحاً يحدّد مجموعةً من الأفراد القادمين من أفغانستان -أو المتدرّبين فيها سابقاً- والمنتمين إلى جبهة النصرة.

بدأت الرحلة السورية للجهاديّ المخضرم، محسن الفضلي، بمهمّة كلّفه بها زعيم القاعدة، أيمن الظواهريّ، ربيع العام الفائت، إثر المفاصلة بين جبهة النصرة وتنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام"، المعلن عنه حديثاً في ذلك الوقت. كانت مهمة الفضلي، وبعض من ذهب إلى سوريا من أفغانستان، تتلخص في الاطلاع على حقيقة ما حدث في ساحة "الجهاد الشاميّ"، ثم إرسال تقارير إلى الظواهريّ ليستأنس بها قبل أن يقول كلمته في الخلاف. ويفسّر بعض أعضاء المجتمع الجهاديّ تريث الظواهريّ في إعلان موقفٍ من "خلاف الأشقاء" ذاك، بانتظاره وصول هذه التقارير من مندوبيه على الأرض. ويرجّح أن تكون مهمّة أولئك المندوبين قد تطوّرت إلى شأنٍ آخر، يتلخص في تعزيز انتماء جبهة النصرة إلى القاعدة الأم، وتحصين مقاتليها ضد "غواية الدولة الإسلامية"، وخاصة مع انتقال نسبةٍ رئيسيةٍ من المهاجرين إلى التنظيم الوليد، ترافقهم أعدادٌ كبيرةٌ من السوريين الأعضاء في جبهة النصرة. ومنذ ذلك الوقت، ظهر في الأوساط العليا من منتسبي النصرة مصطلح "جماعة خراسان"، كجزءٍ عضويٍّ من الجبهة يتمتع بصفة النخبة في مجتمعها، من غير أن تكون له خصائص تنظيميةٌ مستقلةٌ عن جسمها العام. يدلّ على تلك العضوية تبوّء بعض "الخراسانيين" مناصب قياديةً في الجبهة، مثل أبو سليمان المهاجر، عضو الهيئة الشرعية العامة، وأحد ثلاثة أعضاء معروفين لها- إلى جانب العراقيّ أبو ماريا القحطاني والأردنيّ سامي العريدي- وكذلك تعيين السعوديّ الملقب بـ"سنافي النصر" أميراً لفرع الجبهة في الساحل.

ولكن، يبدو أن هذه الوظائف القيادية المباشرة للخراسانيين كانت استثناءً عن وظيفةٍ أساسيةٍ تركزت في التوجيه والإرشاد والدعوة بين منتسبي جبهة النصرة. ويمكن تشبيه "جماعة خراسان" بوحدةٍ معنويةٍ وفكريةٍ خاصّةٍ، تعنى بدمج المجاهدين المحليين في روحية القاعدة الأم، وبتقديم الدعم المعنويّ الكامل لزعيم النصرة الشابّ الملقب بـ"الجولانيّ"، بعد حادثة الانقسام الخطيرة التي أربكت صورته بين أتباعه. وبحسب معلوماتٍ مؤكدةٍ كان عدد طالبي الاجتماع بزعيم الخراسانيين محسن الفضلي، من أعضاء جبهة النصرة، يفوق عدد من يطلب مقابلة الجولانيّ، الذي لم يسافر إلا إلى العراق. ولا تُفهم هذه المفاضلة على أنها قلة انضباطٍ في صفوف الجبهة، بل نزعة تعلق لدى الجهاديين المحليين برموزهم من الأفغان العرب، أكثر من تعلقهم بالأمير المباشر. وكانت التزكية التي يحصل عليها أيّ عضوٍ من قبل الخراسانيين كفيلةً بترفيعه إلى أعلى المناصب، كما حدث مع أبي الحسن الكويتيّ (علي العرجاني)، الذي رفعته تزكية إلى مرتبة "شرعيٍّ أوّل" في فرع النصرة بدير الزور.

وعلى العموم، ورغم اتصاف عناصرها بالانغلاق بعيداً عن مجتمع السوريين وثورتهم؛ لم تصدر عن أعضاء "جماعة خراسان" المعروفين مواقف غلوٍّ زائد، بل حذروا من مخاطر التكفير وأحكام الردّة العشوائية. كما فعل أبو سليمان المهاجر في تغريداته التي أدانت أفعال تنظيم "الدولة"، وخاصّةً فيما يتعلق بحكمها بالردّة على مقاتلي الجيش الحرّ، وبعض عمليات خطف المواطنين الغربيين في سوريا (اعتبر المهاجر اختطاف التنظيم للبريطاني آلن هينينغ مخالفةً شرعية). ولم يكفّ الخراسانيين عن التذكير بالنتائج الكارثية "للغلوّ" على ساحتي الجهاد الجزائرية والعراقية.

وتوجب المهمات الموكلة إلى أعضاء الجماعة، في الدعوة والارشاد، التنقل الدائم بين وحدات النصرة وفروعها المنتشرة على الأراضي السورية. وتوجب كذلك تفرّغهم لها، وخاصّةً مع قلة عددهم -الذي لا يتجاوز الأربعين، بحسب مصادر من جبهة النصرة- بالمقارنة مع عدد منتسبي النصرة الكليّ وتوزعهم جغرافياً. ويقلل هذا التفرّغ المفترض من احتمال تحضير لعمليات تفجير في أوربا والولايات المتحدة، بحسب الروايةً الأمريكية قبيل وعشية تدمير المبنى الذي كان يقطنه الفضلي، وسواه من الخراسانيين، ببلدة كفردريان بريف إدلب.

وبهذا، يمكن القول إن الهجمات الأمريكية كانت، في جانبٍ رئيسيٍّ منها، ذات منحىً وقائيٍّ أكثر من كونها إحباطاً مباشراً لعملياتٍ "إرهابيةٍ" محدّدة.

داعش... قصة ثأر الضباط العراقيين

محمد عثمان

من غير المتوقّع أن يخلو كتابٌ لهيثم منّاع من ظهور عداوة المؤلف الشخصية للمعارضة الائتلافية وسواها، واتهامها بشتى أنواع التهم. ولكن، تبقى لكتابه الجديد «خلافة داعش»، الذي صدر مؤخراً بالعربية والفرنسية، فضائل البحث الموسّع المعتمد على عددٍ كبيرٍ من الوثائق، وعلى تتبّعٍ تاريخيٍّ لظهور هذا التنظيم وتطوّره.

ورغم أن الكتاب يتناول داعش من جوانب شتى، منها - بالطبع- المدخل السلفيّ الجهاديّ (القاعدة) المعروف، إلا أن أهمّ ما يقدّمه هو المدخل العراقيّ الخاصّ لولادة التنظيم، بعد أن كان العراقيون بعيدين عموماً عن التجربة الأفغانية التي ولّدت التجارب القاعدية المحلية أو غذّتها. فكان أن نشأ الفرع العراقيّ للقاعدة على أيدٍ غير عراقية (أبو مصعب الزرقاويّ وسواه من الأردنيين والسوريين وغيرهم) حتى التقى هذا المشروع بالمكوّن المحليّ المكوّن من الضباط العراقيين المسرّحين بموجب القرار الأمريكيّ بحلّ جيش صدّام حسين، فكان أن ولد فرانكشتاين، بسماته المتوحّشة المعروفة التي طالت كلّ أحد، بمن فيهم أمه القاعدة.

فقد دفع اجتثاث المؤسسة العسكرية والأمنية العراقية أيام صدّام، واستبعاد كوادرها من عملية إعادة بناء البلد، بعددٍ غير قليلٍ من الضباط السابقين إلى التوجه نحو التعبير الأكثر تعصباً وشراسةً في الموقف من العملية السياسية وإعادة بناء أجهزة الأمن والجيش، والتي اعتمدت أساساً على المجموعات الشيعية المسلحة التي تشكلت في إيران سابقاً. وقد بدأ التنسيق بين أوائل المنتسبين إلى القاعدة في العراق وبين هؤلاء الضباط الناقمين مبكراً، للاستفادة من خبراتهم العسكرية. ثم بدأت عمليات التقارب الأيديولوجي تتسارع في معتقلات الجيش الأمريكيّ، حيث قضى أفرادٌ من الطرفين سنواتٍ عديدة.

بعد أبي مصعب الزرقاويّ، ومع أبي عمر البغداديّ وجيلٍ من الضباط السابقين، برزت معالم «عراقية القيادة»، وتنويع مصادر التمويل، بالعمليات العسكرية ذات المردود الاقتصاديّ، وفرض الأتاوات، والاستيلاء على موارد الدولة، وخطف الرهائن بقصد الفدية، قبل أن تضاف إليها تجارة الطاقة (النفط والغاز والكهرباء)، مع أبي بكر البغدادي والنواة العسكرية الصلبة التي استقرّت في رأس هرم التنظيم، حين صار الضباط السابقون في موقع تحديد السياسات. واعتُمد مؤخراً على الإعلام كوسيلةٍ مركزيةٍ من وسائل المعركة، بتأكيده على صور الجبروت والقسوة والرهبة، بهدف إخضاع المخالفين أو تحييدهم. كما اتبع التنظيم سياسة المفاوضات مع العشائر، مستفيداً من درس «الصحوات»، في الوقت الذي تعامل مع أيّة تجمعاتٍ سكانيةٍ محليةٍ غير سنّيةٍ بما يشبه التطهير، منعاً لوجود أيّة أرضية احتجاج.

والآن، يشكّل الضباط العراقيون السابقون مركّب القوّة العسكرية والأمنية الأساسيّ في التنظيم. وعبر تقاطع المعلومات أمكن جمع أسماء مائتين من الضباط وصفّ الضباط الذين تولوا مسؤولياتٍ مختلفةٍ وولاياتٍ منذ الإعلان عن قيام «دولة العراق الإسلامية» في 2006 وحتى الآن، قتل منهم قرابة النصف في العراق وسورية. ويستعرض الكاتب سير أبرز هؤلاء، كأبي عبد الرحمن البيلاوي وحجي بكر وأبي أيمن العراقي. لافتاً إلى أن العناية بدراسة هذه الكتلة الأساسية لا تعود فقط إلى دورها العسكريّ، بل لأنها وضعت بصماتها على الأيديولوجية والموقفين السياسيّ والشرعيّ.

إذ يجمع بين أفراد هذه النواة الصلبة، والكبيرة في الوقت نفسه، ما يسمّيه المؤلف بـ«عصاب الدولة»، في ردّ فعلٍ عميقٍ وشخصيٍّ على قرار السلطات الأمريكية بحلّ الجيش العراقيّ والأجهزة الأمنية والحزبية (حزب البعث)، والتي كان ينتمي إليها هؤلاء، ويرون أنها الدولة بالفعل. كما يجمع بينهم العداء لإيران، فهم من الجيل الذي قاتلها خلال حربٍ طويلة، ثم وقعوا ضحيّة مشروعها السياسيّ الطائفيّ في العراق. وثالثاً، يهيمن عليهم دافعٌ طاغٍ للانتقام من المكوّنات العراقية غير السنية، التي قبلت وساندت حكماً يهيمن عليه الشيعة والأكراد.

أخيراً، يلحظ المؤلف أن الانتصارات السريعة الأخيرة لداعش، ولا سيما استيلاؤها على الموصل، أحدثت أثر الصدمة الكهربائية لدى الجميع، مما أدّى إلى صحوة إقليمية ودولية متعددة الأطراف ضدّ التنظيم. وفي الوقت نفسه، هزّت هذه الانتصارات داعش نفسها، وملأتها بالعنجهية وبالشعور بالقدرة على خوض المعارك على عدّة جبهات. والتقى هذان الأثران بسرعةٍ، مما يومئ إلى بداية نهاية التنظيم.

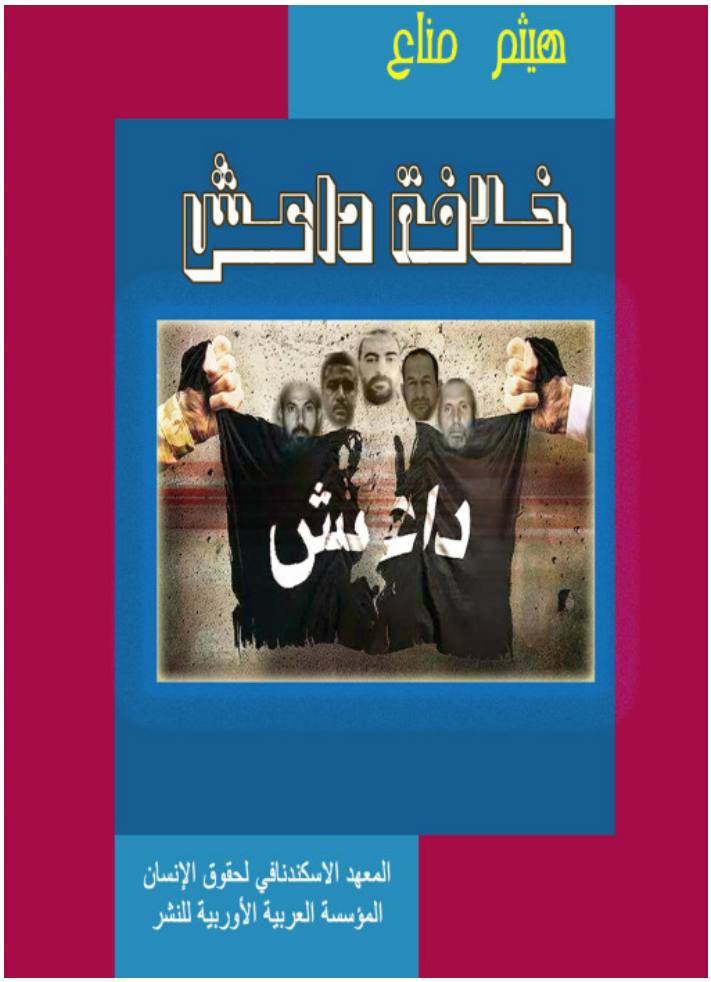

انتظار الموت في حلب (1 من 2)

كريستوف روتر | ترجمة مأمون حلبي عن الإنكليزية

تسيطر قوّات الأسد على حلب الغربية، وتلقي البراميل على النصف الشرقيّ كلّ يوم. الموت حاضرٌ على الدوام. مجلة «دير شبيغل» الألمانية قضت أسبوعاً في ما أصبح مدينةً للأشباح.

عندما تتقدّم سيارتك في الأحياء الطرفية للمدينة، تبدأ قفارٌ شبحيةٌ بالظهور. الشوارع ونصف المباني السكنية فارغة، والأصوات الوحيدة تصدر عن لوحاتٍ معدنيةٍ تحرّكها الرياح، وعن قصفٍ متقطّعٍ لمدفعيةٍ بعيدة. حلب الشرقية قد هجرها سكانها عملياً، وأولئك الذين بقيوا يفضّلون أن يتجمّعوا في بيوتٍ مواجهةٍ لخطوط القتال، التي أصبحت جامدةً عملياً في السنتين الأخيرتين. من المفارقة أن الناس يشعرون أن العيش ضمن مدى رماية دبابات العدو ونيران قنّاصيه أكثر أمناً لهم. هكذا هي قواعد الأمان في حلب، لأن الطوابق الدنيا على طول خط الجبهة ما زالت تقدّم بعض الحماية من قذائف المدفعية. والأهم من هذا، لا سقوط للبراميل هنا، فالبراميل غير دقيقةٍ، إلى درجةٍ يمتنع معها السلاح الجويّ من استعمالها على مقربةٍ من قوّاته. أما بقية حلب الشرقية فهي عرضةٌ لكل المخاطر. فالبراميل المتفجرة يمكنها أن تدمّر مباني بكاملها، والجيش قد استخدم تصاميم متنوّعةً منها. تظهر الهيلوكوبتر يومياً في الصباح وقبل المساء في نفس التوقيت عادةً، وتدور في الجوّ لبرهةٍ، على ارتفاع 4 إلى 5 كم، قبل أن تلقي بحمولتها الانفجارية. صوت البراميل المتساقطة يمكن سماعه فقط قبل ثوانٍ من انتشار تأثيرها - وقتٌ يكفي ليعرف المرء أنه على وشك الموت، لكن لا يكفي ليهرب. وحتى لو كان ثمة وقتٌ للهرب، لا يتوافر ملاذٌ آمنٌ فعّال. قوانين حلب واقعيةٌ إلى حدّ الاستفزاز. ماذا بوسع المرء أن يفعل عندما يمكن للموت أن ينهمر من السماء في أيّة لحظة؟ منذ أواخر 2013 فرّ حوالي 90% من أهالي النصف الشرقيّ من حلب، حين بدأ الإلقاء المنهج للبراميل المتفجّرة، ومنذ ذلك الوقت، حصدت المواد الانفجارية أرواح 2500 شخص. مع ذلك، ما زال 200000 إلى 300000 شخص يعيشون هنا. البعض يقول إنه لا يريد أن يرحل، بينما يقول آخرون إنهم لا يستطيعون الرحيل، وهناك أيضاً أولئك الذين يرون أنه لا جدوى من الفرار. إنهم يقولون: إنْ كان للموت موعدٌ مع المرء فالموت سيجده، وإن لم يكن ثمة موعد، فالموت لن يعثر عليه. لذا يمكثون حيث هم وينتظرون. بعد ثلاث سنواتٍ من بدء الثورة ضد ديكتاتورية عائلة الأسد، وبعد سنتين من نشوب القتال في حلب، تنقسم المدينة إلى قسمين. يسيطر النظام على الأحياء الأغنى الواقعة غرب المدينة، وعلى مقرّات القيادة العسكرية والاستخبارية هناك. يكتظّ في هذا النصف حوالي مليوني شخص، وكثيرٌ من هؤلاء فرّوا إلى هنا، تتملكهم رغبةٌ جامحةٌ للنجاة من احتمال الموت الهابط من السماء. في شرق المدينة، هناك صعوبةٌ أكبر في تحديد من يسيطر على ما تبقى من أحياء الطبقة المتوسطة والفقيرة هناك، بالإضافة إلى مركز المدينة التاريخيّ. فهناك الآن نصف دزينةٍ من الألوية الكبيرة. لا توجد حكومةٌ مركزيةٌ في هذا القسم، لكن يوجد مجلسٌ للمدينة ووحداتٌ للشرطة ومتطوّعون في الدفاع المدنيّ، وهم يقومون بأعمال الإنقاذ.

الوضع في حلب دراماتيكيّ، إلا أنه على هذه الحال منذ شهور. الأخبار عن المعارك المتواصلة في أماكن أخرى من البلاد، وعن الأراضي التي يكسبها الثوار أو الانسحابات التي يقومون بها، تصل إلى المدينة الشبحية، لكنها تبدو باهتةً وبعيدة. عندما لا يوجد إطلاق نار، تكون المدينة هادئةً بشكلٍ غريبٍ ومخيف، بينما يتدبّر الناس بصمتٍ أمور حياتهم اليومية. الأصوات الطبيعية غائبةٌ كلياً: حركة المرور، أصوات البشر، الموسيقى، العصافير.

صورٌ من أرض الخلافة

في مسكنة، ووقت صلاة الظهر، يهيم مئات المتهرّبين من الصلاة على وجوههم، تواريا من الحسبة. وتعدّ تكبيرة الأذان اللحظة صفر لانطلاقة الفرار من المدينة عبر طرق فرعية بعيداً عن حواجز التنظيم. إلى البرّ القريب أو شاطئ البحيرة أو خلال مقطع آمن من الطريق الرئيسيّ المعبّد، تسلكه السيارة ذهاباً وإياباً حتى انقضاء الصلاة. وتتيح الدراجات النارية فرص هروب أفضل وإمكانات مناورات عالية في الانعطاف في ممرٍّ ضيق، أو الكمون أو تغيير الاتجاه. وفي المرّات القليلة من سوء الحظ، عندما تقف سيارة الحسبة وجهاً لوجهٍ أمام الدرّاج الهارب، تكون الحجة سريعة: "لفيت لألحق الصلاة". وعندما ينظر الشرطيّ الدينيّ إلى ساعته للتأكد من صدقية الادّعاء، يعالجه الدرّاج بإلحاح: "خليني ألحق الصلاة يا شيخ!".

❖❖❖

شعر سكان الميادين، بعد عزل رئيس الحسبة المصريّ، بشيءٍ من الارتياح، فقد كان يسومهم سوء العذاب. في جولاته اليومية في السوق، كان "المحتسب" لا يروي غليله إلا بإلقاء القبض على أحدٍ ما، أو تقريع آخر بأشدّ العبارات قسوة، أو تشغيل عصاه على أكفّ بعض العامة. فـ"دول مش مسلمين"، كما يؤمن المهاجر المصريّ، وبـ"العصاية بس ممكن يتعلمو شرع ربنا". ولكن، لقد نالت منه شكاوى السكان إلى "الوالي" أخيراً، فعزله عن إمارة الحسبة ليصبح شرطياً عادياً فيها، لا يملك حتى أن يفتش جيباً مشبوهاً بعلبة تبغ إلا بأمر، أو حتى أن ينهر رجلاً يمشي مع زوجته: "يا بني آدم.. دي مراتك وانت مطلّعها كده بالسوق؟!!".

❖❖❖

كيف جاءت الأركيلة بين الأغراض؟! يعاتب (م) زوجته، على الطريق بين الرقة والطبقة. وقبل حاجز الدولة بمئتي متر تردّ الزوجة بأنها حاولت أن لا تترك شيئاً مهمّاً في البيت. يستشيط الرجل تذمراً على التصنيف العشوائيّ لسلم أهمية الأشياء لدى زوجته، لكنه يضطرّ إلى السكوت عندما لاحت الوجوه على الحاجز. دقائق قليلةٌ من نبش الأغراض ويقبض أبو مريم التونسيّ على عنق الأركيلة وعلى قلب الرجل في ذات الوقت. "إيش هذا يا شيخ؟" يسأل التونسيّ مسروراً لاكتشافه الجريمة. يتلعثم (م) بينما تُقذف الأركيلة إلى الأرض، فيستجمع شجاعته: "شيخ.. أنت طبشتها.. موخلاف.. لكن ربعك ما يعملون هالشي". يستغرب التونسيّ "كيف يعني؟". "بحارتنا من أسبوع مسكت الحسبة زلمة يأركل قدّام بيته. كسروها وضربوه. راح اشتكى. اعتبره القاضي يأركل ببيته وحكم له بأركيلة جديدة". يقاطعه التونسيّ: "أنت تكزب.. تكزب يا شيخ.. يلا يلا معايا". يتدخل مهاجرٌ آخر ليستجلي أمر الجدال، فيوضح التونسيّ أن هذا الفاسق يريد "أركيلة ومعسل"، ويقول إن "الأخوة بالرقة يوزعوا أراكيل عالناس". ينفي (م): "ما قلت هيك! أنا قلت القاضي عوّض الزلمة بس لأنه كان يأركل تقريباً بالبيت". يأتي مهاجرٌ ثالثٌ وتُشرح له القصة من جديدٍ بأن (م) لن يتحرّك من هنا إلا إذا قدّمت له الدولة "أركيلة ومعسلاً وناراً مشتعلة أيضاً". ليلاً، في زنزانة "الدولة"، يجترّ (م) غضبه على زوجته ومن نفسه لأنه لم يلتزم بالحكمة الرائجة: "لا تكثّر كلام عالحاجز. وشو ما قالو قول لهم صح صح، والله يهدينا وإياكم يا شيخ".

مجلة عين المدينة | نصف شهرية سياسية متنوعة مستقلة

- لا تعبر المقالات المنشورة عن رأي المجلة بالضرورة.
- ترحب المجلة بمساهماتكم غير المنشورة سابقاً.

فيس بوك facebook.com/3aynAlmadina
تويتر twiter.com/3aynAlmadina
www.3ayn-almadina.com | info@3ayn-almadina.com